واقع ومستقبل العلاقات المصرية ـ السعودية بعد ثورة 25 يناير

إبراهيم غالي(*)

أولًا: إطلالة تاريخية.

ثانيًا: العلاقات المصرية ـ السعودية قبل ثورة ٢٥ يناير

أ ـ المحددات السياسية والجيو ـ استراتيجية

١ ـ المحددات الخاصة بمصر؛

٢ ـ المحددات الخاصة بالسعودية.

٣ ـ المحدد الأمريكي.

ب ـ سمات المحور المصري ـ السعودي.

ثالثًا: العلاقات المصرية ـ السعودية بعد ثورة ٢٥ يناير

أ ـ الموقف السعودي من الثورة المصرية؛

ب ـ البرجماتية والمصالح أولًا.

رابعًا: مستقبل العلاقات المصرية ـ السعودية

أ ـ سيناريو توثيق التحالف القائم؛

ب ـ سيناريو الاستقلال والتعاون؛

* باحث بمركز أبحاث ودراسات الشرق الأوسط

ج ـ سيناريو الانفصال والتنافس.

مياه كثيرة جرت في نهر العلاقات المصرية ـ السعودية، منذ ثلاثينيات القرن العشرين، حينما اعترفت مصر رسميًا بدولة المملكة العربية السعودية، وأقامت معها علاقات دبلوماسية كاملة، في ٧ مايو/ أيار ١٩٣٦، وتغيرات عربية وإقليمية ودولية عديدة، تبدل معها شكل ونمط التحالفات بالمنطقة العربية والشرق أوسطية عدة مرات، وتحولات في أوضاع البلدين الداخلية طوال هذه العقود السابقة، لم تمنع جميعها من أن تتميز هذه العلاقات بالاستمرارية والقوة، حتى وإن تفاوتت الأسس، والمقومات، والأهداف التي ارتكزت عليها تلك العلاقات بين فترة وأخرى.

ويؤكد تتبع السياسات العربية، طوال هذه العقود، أن مصر والسعودية يشكلان قطبا العلاقات والتفاعلات الأساسية داخل النظام الإقليمي العربي، وأن هناك عدة خصائص ومرتكزات ترسخت بمرور الوقت، وأضفت قدرًا كبيرًا من التميز والخصوصية على علاقات الدولتين، بحيث لم تؤثر الأزمات القليلة التي نشبت بينهما، سواءً بسبب حرب اليمن في الستينيات، أو بسبب خروج مصر من النظام العربي في أواخر السبعينيات، على ذلك النمط الثنائي، المصري ـ السعودي الخاص، الذي ربما توافق بشكل، شبه كامل، على مجمل السياسات العربية والإقليمية، وخاصة خلال العقدين الأخيرين، حتى تشكل ما بات يعرف في الدائرة العربية والشرق أوسطية بـ «المحور المصري ـ السعودي».

لكن اللافت في تلك العلاقات هو تبدل الدور القيادي بين الدولتين، ففي حين قادت أيديولوجية الرئيس المصري الأسبق، جمال عبد الناصر، «الثورية»، النظام العربي في الخمسينيات، وأفرزت تنسيقًا مصريًا ـ سعوديًا ـ سوريًا خاصًا؛ لمواجهة الأخطار التي تحيق بالأمة العربية، وأبرزها إسرائيل؛ فإن الأيديولوجية «الثورية» ذاتها هي التي قادت إلى خوض الدولتين، مصر والسعودية، حربًا بالوكالة في اليمن في الفترة من عام ١٩٦٢، وحتى عام ١٩٦٧، حين مُنِيت مصر بنكسة عسكرية كبرى أمام إسرائيل، لينتهي معها بشكل فعلي المشروع الناصري، وتدخل مصر بعدها حقبة من الانزواء عن أداء

الدور القيادي العربي، وخاصةً بعد توقيع الرئيس السادات «معاهدة السلام» مع العدو الإسرائيلي، وبدء عدة دول عربية أخرى، أبرزها السعودية، البحث عن دور الدولة القائد؛ لينتهي الأمر في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين إلى اختلاف نمط العلاقات بين مصر والسعودية، بشكل متمايز عن مرحلة الخمسينيات، ولتبنى تلك العلاقات الاستراتيجية على قدر واضح من الخلل وعدم التوازن في عهد الرئيس السابق، حسني مبارك، الذي انتهى عهده بتراجع مكانة ودور مصر عربيًا، وإقليميًا، ودوليًا.

وعقب نجاح ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني في مصر، توقع كثيرون أن يحدث قدر ما من تغير أنماط السياسات، والمصالح، والاستراتيجيات الحاكمة لسلوك مصر الخارجي، وبصفة خاصة تجاه الأطراف العربية والإقليمية، التي تجاوز دورها كثيرًا دور مصر في العقود الثلاثة الأخيرة، ومنها المملكة العربية السعودية بطبيعة الحال. لكن الثابت خلال عامين من نجاح الثورة، أن الديناميات والخصائص ذاتها التي حكمت علاقات الدولتين، لم تتبدل بشكل ملحوظ، باستثناء قدر ما من الضغط الشعبي المصري؛ لإجبار صانع القرار السياسي على معالجة بعض من أوجه الخلل، الاجتماعي وليس السياسي، في علاقات البلدين والشعبين؛ حيث طغت على المستوى الرسمي اعتبارات المصالح، وبرجماتية التعاطي مع واقع متغير، في ظل بيئة إقليمية ودولية ضاغطة على الدولتين بشدة، خلال هذين العامين؛ ليتم تقييد أية تحولات مفاجئة في علاقة الدولتين، وليثبّت على الأمد القصير نفس علاقة التحالف القائمة بينهما، ولا سيّما مع انتظار حجم المتغيرات الداخلية في الدول العربية، وكذلك حجم التغير في المعادلات الإقليمية، باعتبارهما أبرز المخرجات المتوقعة بعد الثورات العربية.

في هذا السياق تسعى هذه الورقة إلى بحث واقع العلاقات المصرية ـ السعودية بعد ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني، ومحاولة استشراف مستقبل هذه العلاقات، وذلك من خلال أربعة محاور أساسية، يتناول أولها تاريخ العلاقات بين الدولتين، ويناقش المحور الثاني المحددات والسمات الأساسية لعلاقات الدولتين عشية ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني، فيما يتناول المحور الثالث هذه العلاقات في مرحلة ما بعد الثورة، من خلال

بحث الموقف السعودي من الثورة المصرية، وأسباب عدم حدوث تحولات راديكالية في طبيعة هذه العلاقات. أما المحور الرابع؛ فيسعى لاستشراف مستقبل العلاقات بين الدولتين، والتي تتراوح بين ثلاثة سيناريوهات هي: سيناريو توثيق التحالف القائم، وسيناريو الاستقلال والتعاون، وسيناريو الانفصال والتنافس.

أولًا: إطلالة تاريخية

تعود بداية العلاقات المصرية ـ السعودية حديثًا إلى ما قبل نجاح الملك عبد العزيز آل سعود في تأسيس المملكة في العام ١٩٣٢، حينما تمكن من بسط نفوذه على كافة أقاليم الدولة السعودية الحديثة، حيث بدأ الملك اتصالاته مع الدولة المصرية في العام ١٩٢٣، عندما كان حاكمًا على نجد، وذلك سعيًا منه لتثبيت الدعم والاعتراف المصري، بالنظر لما تتمتع به مصر من مكانة في العالم الإسلامي، وأرسل الملك في نهاية هذا العام برقية تهنئة إلى الملك فؤاد، بمناسبة افتتاح أول برلمان مصري بعد ثورة ١٩١٩. ودعت الحكومة المصرية في العام ١٩٢٦ الأمير سعود، ولي العهد السعودي، لتلقي العلاج في مصر من مرض الرمد. وفي العام ١٩٣٣ قام الاقتصادي المصري المعروف، محمد طلعت حرب، بزيارة إلى السعودية، دشن خلالها عددًا من المشاريع الاقتصادية المصرية، مثل إنشاء فرع لبنك مصر في السعودية، وافتتاح خط طيران تجاري بين جدة والقاهرة[١].

وأثمر هذا التعاون عن توقيع رئيس الحكومة المصري، علي ماهر باشا، ووكيل الخارجية السعودية، فؤاد حمزة، معاهدة للصداقة والتعاون بين البلدين في ٧ مايو/ آذار ١٩٣٦[٢]، تضمنت اعتراف مصر بالمملكة العربية السعودية، وإقامة تمثيل دبلوماسي معها، وتصفية المشكلات المثارة بين البلدين، والتي كان أبرزها يدور حول استئناف إرسال كسوة الكعبة من مصر، والإسهام في عمارة الحرمين الشريفين. ثم وقعت الدولتان في العام ١٩٣٩ اتفاقية التعمير، والتي قامت مصر بمقتضاها بتنفيذ عدد من المشروعات العمرانية في المملكة، حيث ساعدت مصر المملكة، خلال هذه الفترة،

في تأسيس الدولة ذاتها، من خلال المساعدات الاقتصادية، والمشروعات التنموية المتعددة في المملكة.

وقد تنامت هذه العلاقات، عقب تسلم الملك فاروق لسلطاته الدستورية، ففي ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٥ زار الملك فاروق المملكة لشكر الملك عبد العزيز آل سعود (٢٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٣٢ ـ ٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٣) على موافقته لدخول المملكة في الجامعة العربية، وتلبيةً لدعوة الملك فاروق؛ قام الملك عبد العزيز بزيارة مصر في يناير/ كانون الثاني ١٩٤٦، ثم تم وُقع أول اتفاق تجاري بين الدولتين في ٣١ مايو/ أيار ١٩٤٩. ولم تتسبب العلاقة التي جمعت بين الملك فاروق والملك عبد العزيز في أن تتخذ المملكة موقفًا سلبيًا من ثورة الضباط الأحرار في مصر، في يوليو/ تموز ١٩٥٢، إذ استقبل الملك عبد العزيز في الطائف في أغسطس/ آب ١٩٥٣ الرئيس المصري، محمد نجيب، وكانت تلك إحدى أولى زيارات الضباط الأحرار الخارجية في حينها، وضم الوفد المصري آنذاك كلًا من جمال عبد الناصر، وأنور السادات. وفي المقابل قام الملك سعود بن عبد العزيز (٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٣ ـ ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٤) بزيارة مصر في ٢٠ مارس/ آذار عام ١٩٥٤، في أول زيارة خارجية له بعد اعتلائه العرش، وكانت هذه أيضًا أول زيارة لرئيس دولة إلى مصر رسميًا بعد الثورة، وتم الاتفاق على تأسيس المؤتمر الإسلامي، كمنظمة تعني بشئون المسلمين، وتنسيق مواقف البلدين تجاه قضايا المغرب وتونس، والدفاع عنها في الأمم المتحدة[٣].

بعد ثورة ١٩٥٢ برزت مصر باعتبارها القوة المركزية في العالم العربي، والمحرك الرئيس للسياسات العربية. وقامت سياسة الرئيس جمال عبد الناصر على توحيد الصف العربي سياسيًا، واقتصاديًا، وعسكريًا؛ لمواجهة إسرائيل، والأخطار الخارجية الأخرى. وبرز ذلك في تفاعلات السياسة العربية عبر قيام محور (مصري ـ سعودي ـ سوري)، كان يهدف إلى دعم الموقف المصري في مواجهات التحديات البريطانية والفرنسية، ودعم الموقف السوري في مواجهة تحديات تركيا وإسرائيل. وقد عارض هذا

المحور الثلاثي «حلف بغداد»، الذي سعت بريطانيا لتأسيسه في المنطقة؛ لتعويض خسارتها التي نجمت عن جلاء القوات المصرية في العام ١٩٥٤، حيث قامت مصر بعقد اتفاقيات دفاعية مع بعض الدول العربية الأخرى؛ لمحاصرة هذا الحلف. ففي ٢ مارس/ آذار ١٩٥٥ تم توقيع ميثاق عسكري مصري ـ سعودي. وفي ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول عقدت اتفاقية للدفاع المشترك مع سوريا، وتلا ذلك توقيع اتفاق عسكري بين مصر والسعودية في ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول، وميثاق للدفاع المشترك مع سوريا في ٧ نوفمبر/ تشرين الثاني من العام نفسه، وفي ٦ مارس/ آذار ١٩٥٦ عقد مؤتمر ثلاثي بدعوة من الرئيس عبد الناصر، حضره العاهل السعودي الملك سعود، والرئيس السوري شكري القوتلي، تم فيه إقرار جميع الإجراءات الضرورية لإقامة جبهة موحدة ضد إسرائيل. وفي ٢١ إبريل/ نيسان تم توقيع اتفاقية عسكرية بين مصر والسعودية واليمن، ثم عقدت اتفاقية التضامن العربي بين مصر والسعودية وسوريا والأردن، لمدة عشر سنوات في ١٩ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٧[٤]، وذلك بعد العدوان الثلاثي على مصر في العام ١٩٥٦.

وبناءً على ذلك، وقفت المملكة إلى جانب مصر بعد إعلان الرئيس عبد الناصر تأميم قناة السويس في ٢٦ يوليو/ تموز ١٩٥٦، وذلك بعد تجميد الحسابات المصرفية المصرية في البنوك الدولية، بعد قرار التأميم، وسحب العرض الأمريكي لبناء السد العالي؛ فقدمت المملكة، في أغسطس/ آب من العام نفسه، قرضًا بقيمة عشرة ملايين دولار إلى مصر، وعارضت المبادرة البريطانية ـ الفرنسية الخاصة بتشكيل رابطة تضم مستخدمي قناة السويس. وعندما بدأ العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول، أعلنت الحكومة السعودية، في اليوم الثاني للعدوان، التعبئة العامة لجنودها، ودعا الملك سعود الدول العربية الأخرى إلى اتخاذ القرارات والخطوات نفسها، وصدرت الأوامر الملكية إلى بعض وحدات الجيش السعودي بالذهاب إلى الأردن؛ للمشاركة في الحرب، في حال توسعت رقعتها. وفي ٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٦، أي بعد أسبوع من مهاجمة القوات الإسرائيلية للقوات المصرية في سيناء، قررت الرياض قطع علاقتها الدبلوماسية مع لندن وباريس، ثم كانت المملكة وسوريا هما

الدافع الرئيس وراء عقد اجتماع الملوك والرؤساء العرب في بيروت في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٦؛ لشجب العدوان الثلاثي، والتباحث في إمكان دعم مصر[٥].

ومع انتهاء العدوان الثلاثي، وخروج القوات الأجنبية من مصر، والصعود غير المسبوق للتيار القومي في السياسات العربية بزعامة عبد الناصر، انتهت مرحلة التقارب (١٩٥٢ ـ ١٩٥٦)، التي تشكل معها نوع من المحور المصري ـ السعودي، لتبدأ مرحلة من التوتر استمرت منذ العام ١٩٥٧ وحتى العام ١٩٦٧، وارتبطت بالموقف السعودي السلبي من صعود المشروع الناصري، وخاصة بعد قيام «الجمهورية العربية المتحدة» بين مصر وسوريا في العام ١٩٥٨، وتداعياته في احتدام الاستقطاب الداخلي في العائلة الحاكمة بالمملكة؛ مما أدى إلى بروز ظاهرة «الأمراء الأحرار»، بتوجهاتها القومية العربية التحررية، والإصلاحية الداخلية، وظهور الوعي السياسي التحرري للحركة العمالية بالسعودية، ومحاولة المجموعات العسكرية الثورية في الجيش، الانقلاب على نظام الحكم، على أثر تشكيل التنظيمات والكتل الناصرية في السعودية، بعد الاستقبال الشعبي الهائل لعبد الناصر في الدمام (١٩٥٦)، ودعم عبد الناصر لجبهة التحرر الوطني الماركسية[٦]، إذ قادت هذه العوامل إلى عداء الملك فيصل (٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٤ ـ ٢٥ مارس/ آذار ١٩٧٥) الخفي، والمعلن أحيانًا، للمشروع القومي الناصري، وعملت الإدارة الأمريكية برئاسة دوايت أيزنهاور على محاولة عزل السعودية عن مصر؛ لأنها رأت أن الملك سعود هو القائد الوحيد الذي يمكنه الوقوف أمام المشروع الناصري، بيد أن هذه المحاولات قد باءت بالفشل، جزئيًا، حتى أدى دعم مصر لثورة ٢٦ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٢ في اليمن، وتدخلها العسكري لدعم النظام الجمهوري الجديد، في مقابل دعم السعودية للإمام اليمني المخلوع؛ خوفًا من امتداد الثورة إليها، إلى أزمة كبرى بين البلدين، انتهت بقطع السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، بعد أن قصف الطيران المصري قواعد الملكيين اليمنيين، بل ولجأت المملكة للإدارة الأمريكية لحمايتها مما اعتبرته تهديدًا مصريًا لأمنها الوطني.

وقد اتخذت العلاقات بين البلدين نهجًا مغايرًا للأسس التي قامت عليها سابقًا، فدخلت الدولتان في مرحلة كسر الإرادات، حيث ظهر الاتحاد السوفيتي بقوة في الأزمة اليمنية، وتوافقت سياسته كثيرًا مع موقف مصر في إبقاء الصراع العسكري مشتعلًا، إلى أن يستقر الأمر تمامًا لمصلحة قيادة النظام الجمهوري، وخروج البريطانيين من الجنوب اليمني المحتل، بينما حرصت المملكة على إسقاط أية قيود قد ترد على المنهج السعودي في إدارة الصراع في سبيل تحقيق أهدافه، متمثلةً في التخلص من عبد الناصر، وهزيمة التيار القومي، وإعادة الملكية لليمن، وتنوعت جهود المملكة لمحاصرة الدور المصري على الصعيد العربي من خلال تأسيس تحالفات عسكرية وسياسية مع كل من الأردن وإيران (الشاه)، وحث الإدارة الأمريكية على اتخاذ إجراء محدد ضد عبد الناصر، مباشرة أو بواسطة إسرائيل. وقد برر كمال أدهم، رئيس المخابرات السعودية الأسبق، في حوار مع الكاتب المصري محمد حسنين هيكل، هذه التحركات بأنها كانت دفاعًا عن العرش السعودي الذي يتحمل الملك فيصل مسؤوليته[٧].

استمر العداء السمة الغالبة على العلاقات السعودية ـ المصرية بسبب حرب اليمن، حتى انتهى الأمر بالصلح بين عبد الناصر والملك فيصل، في مؤتمر الخرطوم (٢٨ أغسطس/ آب إلى ١ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٧) بعد نكسة ١٩٦٧، واحتلال إسرائيل للأراضي العربية، حيث تمت تسوية الصراع في اليمن لاحقًا، وأسهمت السعودية في عمليات نقل الجيش المصري من اليمن. واعتبرت قرارات مؤتمر القمة العربي في الخرطوم بمثابة الأسس والمرجعية لإدارة الصراع مع إسرائيل، وضبط العلاقات بين الدول العربية، وطبيعة دور كل منها في المعركة. وسارعت المملكة إلى تقديم دعم بقيمة ٥٠ مليون جنيه استرليني؛ لإعادة تسليح الجيش المصري، واتخذ المؤتمر كذلك قرارًا بقيام السعودية، والكويت، والمملكة الليبية، بتقديم معونة قدرها ١٣٥ مليون جنيه استرليني للبلاد العربية التي أضيرت من عدوان ٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٧.

وعقب نكسة ١٩٦٧ بلغ الدور السعودي ذروته في التفاعلات العربية حتى نهاية السبعينيات، وهي المرحلة التي يصفها العديد بالحقبة السعودية، بسبب أهمية الدور

السعودي ونفوذه في مواقف السياسة العربية، حيث نشأ من جديد المحور السعودي ـ المصري ـ السوري عشية حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣، وقدمت السعودية أشكالًا متنوعةً من التدفقات المالية والعسكرية لكل من مصر وسوريا، بل أرسلت المملكة خلال الحرب وحدات من القوات السعودية إلى سوريا. وعندما أرسلت إدارة ريتشارد نيكسون إلى الكونجرس الأمريكي، في ١٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣، مشروع قانون المساعدات العسكرية الاستثنائية، الذي يعتمد لإسرائيل مبلغ ٢,٢ مليار دولار، كمساعدات عاجلة، قررت المملكة، ودول عربية نفطية أخرى مثل ليبيا، خفض الإنتاج النفطي بنسبة ٥٪، وتنفيذ حظر جزئي للنفط ضد الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا، التي أمدت إسرائيل بأسلحة خلال الحرب[٨].

بيد أن العلاقات المصرية ـ السعودية، التي وصلت حدها الأقصى في التعاون والدعم، الذي قدمته المملكة لمصر، قبل وأثناء حرب أكتوبر/ تشرين الأول، تعرضت لانتكاسة جديدة حينما قررت السعودية في ٢٣ أبريل/ نيسان ١٩٧٩ قطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، بعد توقيع مصر «اتفاقية السلام» مع إسرائيل. ومع أنه قد جاء في قرار مجلس الوزراء السعودي، أنه «نظرًا لأن حكومة مصر العربية قد قبلت وعزمت على تبادل التمثيل الدبلوماسي مع العدو الصهيوني، وبدأت في إنشاء علاقات طبيعية معه، دون مراعاة الحد الأدنى من المطالب التي تتطلع الأمة العربية من خلالها إلى تحقيق السلام العادل والشامل، فإن المملكة السعودية قررت قطع العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع جمهورية مصر العربية»[٩]، إلا أن وقع الأزمة كان أقل حدة مقارنةً بأزمة اليمن، لأن قرار قطع العلاقات كان ضمن إطار عربي جماعي، ولم تكن السعودية هي من يقود جبهة الرفض للسلوك المصري، فقد كان عراق (صدام حسين) هو قائدها في خطوة أخيرة، قبل إقصاء مصر تمامًا عن أي دور قيادي في النظام العربي، بل إن محضر المجلس الوزاري السعودي، الذي اتخذ قرار قطع العلاقات، حاول التخفيف من حدة الاندفاع نحو إدانة مصر، وفرض العقوبات عليها، لدرجة يمكن معها القول إن الأمر لم يصل إلى حد قطع الاتصالات تمامًا بين الرياض والقاهرة؛ فلم تتخذ الحكومة السعودية مثلًا قرارات تختص بالعمالة المصرية هناك، لينحصر

الأمر في أزمة دبلوماسية مع الحكومة المصرية[١٠]، إذ أعلنت وقف شحن النفط إلى مصر، وقامت بالاتفاق مع حكومة الكويت بسحب أرصدتهما المالية المودعة لدى المصرف المركزي المصري، التي بلغت ألفي مليون دولار، كما صدر قرار بمنع الصحف والمجلات المصرية من دخول المملكة، اعتبارًا من ١٤ مايو/ أيار ١٩٧٩، فيما حاول رد الفعل المصري إظهار أنه لا توجد خلافات جوهرية مع السعودية حول الهدف، وإنما الخلاف حول الأسلوب، وأن مصر ترحب بأية خطوة تتخذها السعودية لحل القضية الفلسطينية، وهاجم الرئيس السادات حكام السعودية، مؤكدًا أن موقف السعودية من حملة قطع العلاقات يعود إلى الاحتجاج على الولايات المتحدة، لأنها تخلت عن شاه إيران، ويمكن أن تتخلى عنهم، ولإثبات زعامة لا يستطيعون تحمل مسئولياتها أمام العالم العربي[١١].

منذ هذا الوقت، بدأت عوامل جديدة تفرض نفسها على مسار العلاقات بين البلدين، إذ خرجت السعودية ودول الخليج رابحة، سياسيًا واقتصاديًا، من التحولات الدولية والإقليمية، ومن الطفرة الكبيرة التي شهدتها أسعار النفط بعد حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣، حتى انقلبت المعادلة العربية لتميل لصالح السعودية في ميزان القوى العربي والإقليمي أيضًا. وبالمقابل خرجت مصر منهكة من حروبها مع إسرائيل، وتراجع دورها القيادي بعد خروجها من النظام العربي، في ظل بيئة داخلية محملة بمشكلات اقتصادية وأمنية، وضعف نسبي في القيادة المصرية. وكان من نتائج ذلك أن باتت مصر هي الطرف الأكثر احتياجًا للسعودية ودول الخليج، فانتقلت أعداد هائلة من العمالة المصرية للعمل في المشروعات المختلفة في السعودية، حيث لم تؤثر كثيرًا فترة قطع العلاقات الدبلوماسية على انتظام معدل الاتصالات، وأشكال التنسيق بين البلدين في جوانب عديدة، وأضحت المساعدات المالية السعودية عاملًا مهمًا في التغلب على أزمات مصر الاقتصادية في المرحلة التالية.

محصلة ذلك أنه، مع نهاية حكم السادات، اتضح أن السياسة المصرية قد أخفقت في منطقة الخليج، لتنتهي بقطيعة دبلوماسية خليجية لمصر، وتراجع الدعم المالي

الخليجي، وتوقف نشاط هيئة التصنيع العربية، التي كانت تدار بقسط كبير من الأموال الخليجية، وذلك بالرغم من أن السادات هو الذي فتح الباب على مصراعيه لدور خليجي متزايد في السياسة العربية، لم يتوافر لدول الخليج في عهد عبد الناصر، فقد رأى وفقًا لإدراكه للعالم الخارجي ضرورة التحالف مع الدول الخليجية المحافظة؛ اتساقًا مع عدائه للسوفييت، وميله للغرب، وتركيزه على تقوية العلاقات مع الولايات المتحدة، وانتهاجه في الداخل سياسات اقتصادية ليبرالية. وظل السادات يعتقد أن حقائق التاريخ والجغرافيا ستحفظ، بحد ذاتها، مكانة مصر وقيادتها في العالم العربي، بغض الطرف عن المحتوى السياسي الذي تتبعه مصر، لكن تعرَّض ذلك التحالف للاهتزاز منذ زيارته للقدس في نوفمبر/ تشرين الثاني عام ١٩٧٧[١٢].

على أن المصالح المصرية ـ الخليجية عادت للالتقاء سريعًا، في بداية عهد حسني مبارك، حول ضرورة إقامة تعاون وثيق. فمع بداية الثمانينيات حدثت أربعة تطورات بالغة الأهمية، أدت إلى إعادة الحيوية للعلاقات المصرية ـ الخليجية، وقادت إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية في العام ١٩٨٧، التطور الأول: هو قيام الثورة الإسلامية في إيران في العام ١٩٧٩، والثاني: هو اندلاع حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران في سبتمبر/ أيلول ١٩٨٠، واستمرارها لمدة ثماني سنوات، وقد قامت الحرب في ظل رئاسة السادات الذي لم يتردد في الاستجابة المباشرة لأول طلب مساعدة عسكري للعراق. والثالث: هو تغير القيادة السياسية في مصر بعد اغتيال السادات في أكتوبر تشرين الأول ١٩٨١. والرابع: هو قيام «مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، في ٢٥ مايو/ أيار ١٩٨١، والذي معه تشكلت قيادة جماعية خليجية، بحيث لم يعد يقتصر أمر منطقة الخليج، كما كان سابقًا، على القيادة السعودية لها، أو على التنافس المصري ـ السعودي على النفوذ فيها. وقد مثلت هذه التطورات رؤية دول الخليج لضرورة عودة مصر إلى النظام العربي، دون أن تلغي مصر التزاماتها إزاء إسرائيل، ولكن، أيضًا، دون تدعيمها وتقويتها. وحتى العام ١٩٨٧ لم تستطع هذه الدول مواجهة مجموعة الدول الرافضة لعودة مصر، وعلى رأسها ليبيا وسوريا، لكن مع التصعيد العسكري في حرب الخليج الأولى، وزيادة إحساس دول الخليج بالخطر والتهديد، ونتيجةً

للموقف المصري الداعم للعراق، واهتمام مصر مجددًا بقضايا الخليج، استطاعت الدول الخليجية اتخاذ قرار توفيقي بعودة العلاقات مع مصر في العام ١٩٨٧[١٣].

ثانيًا: العلاقات المصرية ـ السعودية قبل ثورة ٢٥ يناير

سارت علاقات مصر والسعودية إجمالًا في مسار وفاقي منذ قيام تمثل دبلوماسي بينهما في عام ١٩٣٦، باستثناء مرحلة حرب اليمن في الستينيات، ومرحلة المقاطعة العربية لمصر بعد توقيعها معاهدة السلام مع إسرائيل، وهي مرحلة لم تستمر طويلًا، ثم شهدت هذه العلاقات منذ تسعينيات القرن الماضي صعودًا مستمرًا في التعاون ترجم على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والرؤى المشتركة للواقع الإقليمي والدولي، وخاصةً منذ حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١، ثم بلغ التنسيق المشترك بين الدولتين درجة غير مسبوقة في التوجهات والسياسات العربية والإقليمية خلال العقد الأخير، وهو ما دفع المراقبين إلى إطلاق مسمى (المحور المصري ـ السعودي) لوصف درجة التشابه المصري السعودي في القضايا المختلفة.

أ ـ المحددات السياسية والجيو ـ استراتيجية

لعبت مصر، كما سبق تناوله، الدور الأكثر تأثيرًا على الساحة العربية حتى منتصف السبعينيات، ثم انحسر هذا الدور عقب توقيع «معاهدة السلام» مع إسرائيل، وطرد مصر من الجامعة العربية؛ مما أدى إلى صعود السعودية؛ كقطب فاعل في العالم العربي، بعد الطفرة النفطية في السبعينيات. ومنذ هذا الوقت تغيرت الديناميكية التي حكمت علاقات البلدين، بشكل مؤقت، لكن استطاعت مصر في الثمانينيات إجبار الأطراف العربية، وفي مقدمتها الدول الخليجية، على العودة للصف العربي، إثر مواقف مصر من الحرب العراقية ـ الإيرانية، واهتمامها بأمن منطقة الخليج العربي، بوجه عام. واستمرت مصر في تجديد دورها خلال حقبة التسعينيات، بفعل بداية عملية التسوية

السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، على الرغم من تضاؤل مكانة مصر ونفوذها الإقليمي، إذا ما قورن بحقبة الستينيات.

وشهدت الساحة العربية تنافسًا صريحًا أحيانًا ـ وخفيًا في أحيان أخرى ـ بين دول عربية عدة؛ للقيام بالدور القيادي العربي بعد خروج مصر، ومن هذه الدول: السعودية وسوريا والجزائر والعراق، لكن لم تتمكن أي منها من سد الفراغ الذي نشب نتيجة غياب مصر، إذ تميز النظام العربي، منذ العام ١٩٦٧، بانتشار عناصر القوة والتأثير التي أثرت على تماسكه. وبالنسبة للسعودية فهي لم تمتلك من عناصر القوة والتأثير سوى القدرة المالية فحسب ـ دون الحرية المطلقة في استخدامها ـ وخاصةً بعد حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣، وارتفاع أسعار النفط، وهي تعاني من النقص في عدد السكان، وينعكس ذلك سلبيًا على قوة العمل، وعلى القوات المسلحة. كما أن المساحة المترامية الأطراف للمملكة تمثل مشكلة تتعلق بالأمن والدفاع، ناهيك عن التبعية الهيكلية للولايات المتحدة، وما يشكله ذلك من قيد على إرادة النظام السعودي. وهكذا لا تستطيع المملكة ترجمة قدراتها المالية إلى قدرة سياسية، باستثناء التوسع في اقتناء المعدات العسكرية، أو تقديم الرشوة السياسية لبعض النظم، أو كما يسميه البعض «دبلوماسية الشيكات»[١٤].

وعلى الرغم من أن المملكة لم تستطع قيادة العالم العربي، فإن ميزان القوى بين مصر والسعودية، والتنافس حول زعامة العالم العربي، تحولا منذ الثمانينيات لصالح السعودية، وإن كان ذلك يعكس، جزئيًا، الوهن المتزايد للنظام المصري الرسمي، لكنه يعبر كذلك عن مهارة المملكة في استخدام أدواتها المالية والسياسية. ومع وجود تنافس مكتوم حول الزعامة، لم يكن لأي من الدولتين أن يبتعد عن الآخر، بل على النقيض تشابكت مجموعة من المحددات، التي أدت إلى تطور العلاقات، منذ أواخر الثمانينات، إلى أن بلغت درجة التحالف، مع نهاية عهد مبارك. ويمكن إبراز أهم هذه المحددات فيما يلي:

١. المحددات الخاصة بمصر

سعى مبارك جاهدًا، وقت توليه الحكم في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨١، نحو استعادة العلاقات المصرية ـ العربية، ومثلت حرب الخليج الأولى الفرصة الأبرز لاستعادة قدر من الدور المصري في منطقة الخليج، وتحسين العلاقات مع دول الخليج العربية، وفي مقدمتها السعودية. ثم كانت حرب الخليج الثانية هي التطور الأمثل الذي أعاد مصر من الزاويتين، الاستراتيجية والعسكرية، إلى هذه المنطقة، وإن كان ذلك وفق أسس جديدة لعبت فيها الولايات المتحدة المحرك الأساس للأحداث، حيث استفادت مصر من خلال إسقاط الديون العسكرية للولايات المتحدة، ونتج عن اشتراكها في التحالف الدولي لتحرير الكويت طفرة في علاقاتها الاقتصادية مع كافة الدول الخليجية.

ومع بروز الدور الأمريكي الفاعل والمؤثر على مجمل السياسات الخليجية، وبخاصة بعد تأسيس العديد من القواعد الأمريكية العسكرية في المنطقة، أضحت دول الخليج من الداعمين الأساسيين لعملية تسوية الصراع في الشرق الأوسط، وفق المنظور الأمريكي، وهو الأمر الذي كانت تلعب فيه مصر الدور المحوري، خلال حقبة ما بعد مؤتمر مدريد للسلام، في العام ١٩٩١. فقد عمل مبارك خلال هذه المرحلة، وبناءً على المستجدات الإقليمية والدولية بعد حربي الخليج، على محاولة استعادة بريق مثلث (القاهرة ـ الرياض ـ دمشق)، بيد أن دمشق اختارت مسارًا مغايرًا إلى حد بعيد، ومع رحيل حافظ الأسد، ركز مبارك على علاقات بلاده بالمملكة والخليج، ثم استعاض مع الوقت بالخليج عن سائر علاقاته ببقية العالم العربي، وقنع، مع فشل التسوية في العام ٢٠٠٠، بدور مصري مجاور للدور السعودي، بعد أن تراجعت بشكل كبير أهمية الدور المصري، إقليميًا وعربيًا، حتى كادت العلاقات بين البلدين تنحصر في العقد الماضي في الرئيس والملك[١٥]، وجرى الاستثمار كثيرًا في العلاقات الشخصية بديلًا عن علاقات الدولة بالدولة.

وعلى الجانب الآخر، فقد برزت حاجة مصر الاقتصادية إلى السعودية ودول الخليج الأخرى، وأضحى المحدد الاقتصادي والمالي عنصرًا مركزيًا في علاقات البلدين، لكنه عنصر أثر بالسلب على قوة الدور المصري واستقلاليته الذاتية أمام المملكة. فخلال المقاطعة العربية لمصر وما بعدها، كانت السعودية أكبر داعم وشريك اقتصادي لمصر؛ فقد تضاعفت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدولتين عدة مرات منذ الثمانينيات، واحتلت الاستثمارات السعودية المرتبة الأولى بين الدول العربية المستثمرة في مصر، والمرتبة الثانية على مستوى الاستثمارات العالمية بعد الولايات المتحدة، إذ بلغ إجمالي رؤوس الأموال المصدرة لشركات الاستثمار السعودية، (يبلغ عددها ٢٧٦٩ شركة) في مصر، ٨ , ٢٢ مليار دولار (حوالي ١٣٧ مليار جنيه مصري)، وذلك خلال الفترة من العام ١٩٧٠ إلى نهاية شهر مارس/ آذار من العام ٢٠١٢[١٦].

وتعتبر المملكة أكبر مقصد لصادرات مصر إلى الدول العربية، وأكبر مصدر للواردات على حد سواء؛ ففي العام ٢٠٠٨، وصلت صادرات القاهرة إلى السعودية نحو ٩٢٦ مليون دولار أمريكي، في حين أن الواردات من المملكة بلغت ٦ , ٢ مليار دولار. وتجاوزت الصادرات السعودية إلى مصر ٣ مليار دولار في العام ٢٠٠٩؛ ما يعني أن حجم التجارة بين البلدين بلغ حوالي ٤ مليار دولار في العام نفسه، وهو ما يمثل أكثر من ثلث تجارة مصر مع العالم العربي[١٧].

ولا يعتقد البعض بالكلية في مقولة «المساعدات المالية السعودية لمصر»، ويرى أنها تحتاج إلى مراجعة جدية، إذ بينما يركز بعض المحللين السعوديين على حجم العمالة المصرية في السعودية، إلا أن هناك بالمقابل حوالي ٤٠٠ ألف سعودي يعيشون في مصر. وبينما يتم التركيز كذلك على حجم الاستثمارات السعودية في مصر، لكن يتم التغافل عن أن أغلبها يتموضع في الأنشطة الخدمية والتجارية، التي لا تطور هيكلية الاقتصاد المصري بقدر ما تعيده على السعودية من فوائد مالية كبيرة، كما أن «المصريين يقيمون مشروعات صغيرة ومتوسطة داخل السعودية يبلغ عددها ١٠٤٧ شركة، برأسمال تتجاوز قيمته ٢٢١ مليون دولار، وفقًا لإحصائيات هيئة الاستثمار

السعودية في العام ٢٠٠٧»[١٨]. وبينما يبلغ الإنفاق السعودي في السياحة المصرية نحو نصف مليار دولار، فإنه كذلك يتم التغاضي عن مبالغ أكبر يدفعها المصريون سنويًا إلى السعودية لقاء زيارتهم الأماكن الإسلامية المقدسة (مكة، والمدينة المنورة)، في مواسم الحج والعمرة[١٩].

ويقارن الخبير الاقتصادي المصري، عبد الخالق فاروق، بين حجم تحويلات المصريين العاملين في المملكة، وبين ما ينفقه المصريون على رحلات الحج والعمرة، ليخلص إلى أن حجم ما أنفقه المصريون في الرحلات المقدسة، منذ العام ١٩٧٤، وحتى العام ٢٠٠٨، يزيد عن تلك المبالغ التي حولها العاملون المصريون في المملكة خلال الفترة نفسها. وعلى سبيل المثال تفيد بيانات البنك المركزي المصري في العام ٢٠٠٩، بأن إجمالي تحويلات العمالة المصرية في السعودية، تراوحت بين ٦٤٠ مليون دولار أمريكي عام (٢٠٠٣/ ٢٠٠٤)، إلى ٤ , ٩٥٩ مليون دولار عام (٢٠٠٧/ ٢٠٠٨)، شاملة التحويلات النقدية والعينية معًا[٢٠]، بينما أنفق الحجاج والمعتمرون المصريون ٩ , ٢٥٨٤ مليون دولار في العام ٢٠٠٨، نصفها تقريبًا (١٢٩٢ مليون دولار) يدخل الاقتصاد السعودي، والنصف الآخر يتوزع بين الأطراف المصرية المختلفة، الحكومية والخاصة، التي تتكفل بإجراءات رحلات الحج والعمرة[٢١].

٢. المحددات الخاصة بالسعودية

سعت العديد من الدول العربية لمحاولة سد الفراغ المصري في السياسات العربية بعد العام ١٩٧٩، ولكن ثبت أن أدوار هذه الدول مجرد أدوار موسمية، فلم تتمكن سوريا، أو العراق، أو ليبيا، أو حتى السعودية، من لعب الدور المصري القائد. وبخصوص المملكة، فإنها سعت إلى إعادة توثيق علاقاتها سريعًا مع مصر. وينبع ذلك من حقيقة أن السعودية تعد من أكثر بلدان المنطقة تعقيدًا وتركيبًا على المستويين، الداخلي والخارجي، إذ تجتمع في تفاصيل المشهد السعودي العام تعقيدات عائلية ـ قبائلية ـ عربية ـ دولية قل نظيرها، «ولذا فالسياسة الخارجية للمملكة تاريخيًا هي حصيلة

توازنات دقيقة بين مختلف المدخلات البيئية المحلية والإقليمية والدولية، تلعب فيها الأسرة السعودية الحاكمة الدور الوحيد في حساب وإقامة مثل هذه التوازنات، باعتبار أنها القوة السياسية الوحيدة التي لها حق ممارسة السلطة والحكم، والتي منها يتم اختيار الملك الذي يعتبر الموجة الأول لسياسة المملكة الخارجية، بعد مراعاة التوازنات الداخلية للأسرة السعودية ذاتها، والتوازنات الإقليمية والدولية الأخرى»[٢٢].

ولأجل ضمان استمرار حكم العائلة المالكة السعودية بالنسق والوتيرة ذاتهما، في بيئة إقليمية مضطربة ودولية متقلبة، دأبت العائلة الحاكمة، منذ قيام المملكة في العام ١٩٣٢، على حفظ توازنات معقدة، وعلى مستويات متعددة، بين الأجنحة المختلفة للعائلة الحاكمة، وامتداداتها في مؤسسات الدولة السعودية، وبين القبائل المنتشرة في نجد وبعضها البعض، وبين نجد والحجاز، وبين نجد في مقابل الإحساء والقطيف، حيث التمركز الشيعي. وخارجيًا سعى ملوك السعودية إلى حفظ التوازن بين السعودية في مقابل اليمن وسلطنة عمان جنوبًا وشرقًا، والعراق في الشمال الشرقي للجزيرة العربية، والأردن الذي يفصلها جغرافيًا عن إسرائيل. وتفرض الجغرافيا السياسية توازنًا خاصًا بين السعودية والدولة العربية الأكثر سكانًا وتأثيرًا، مصر، حيث لا يفصلهما عن بعضهما البعض سوى البحر الأحمر، لا سيّما وأن للسعودية ذاكرة سلبية مع مصر، تعود إلى حكم محمد علي باشا (١٨٠٥ ـ ١٨٢٠)، الذي قضى على الدولة السعودية الثانية، قبل مئتي عام تقريبًا[٢٣]، كما وضع عبد الناصر المملكة بمشروعه القومي الطموح أمام تحديات داخلية وإقليمية صعبة، لم تتمكن من تجاوزها حتى هزيمة ١٩٦٧.

إن هذا التشعب والتعقيد اللذين يشكلان جوهر الأمن الاستراتيجي والوطني للمملكة، قد فرض عليها دائمًا حالة من السيولة والتغيير السريع في نمط تحالفاتها الإقليمية؛ للحفاظ على توازنات إقليمية تحقق مصالحها، وتحميها من مصادر التهديد التي تأتي ـ من وجهة نظر حكامها ـ من قبل أطراف إقليمية طامحة، تكون في الأغلب أقوى عسكريًا، وأكثر سكانيًا، وتملك مشروعًا ورؤية ما للمنطقة مثل حالة مصر في الخمسينيات والستينيات، وإيران منذ مطلع القرن الجديد. ولعل هذا ما يفسر على سبيل

المثال «دخول السعودية في أربعة تحالفات متتالية منذ بداية السبعينيات هي: التحالف السعودي ـ المصري ـ السوري عشية حرب ١٩٧٣ وخلالها، ثم التحالف السعودي ـ المصري ـ الإيراني عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦، ثم التحالف السعودي ـ الأردني ـ العراقي منذ العام ١٩٧٨ إلى العام ١٩٨١، وهو العام ذاته الذي تأسس فيه مجلس التعاون الخليجي؛ ليكون التحالف الذي حد كثيرًا من ظاهرة سيولة التحالفات السعودية»[٢٤].

من هنا تتأكد حقيقة أن الوفرة المالية والواردات العسكرية الضخمة لم يوفران للمملكة لعب دور الدولة القائد بعد خروج مصر من النظام العربي، ولا سيّما في أوقات الحروب والأزمات الكبرى. وربما لهذا كانت المملكة مضطرة إلى تأسيس علاقات أكثر متانة مع مصر، بحكم قوتها العسكرية والسكانية، وارتباطها المتجذر بالإقليم ككل. وقد وضح تأثير هذا الدور المصري، وتلك الحاجة الخليجية إلى مصر، أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية ثم في حرب الخليج الثانية. بيد أن حدة هذا الاهتمام السعودي بالاستفادة من مميزات ومقومات مصر الجيوسياسية قد انخفضت كثيرًا، بعد ارتهان أمن الخليج، منذ حرب ١٩٩١، بالولايات المتحدة الأمريكية تحديدًا.

ومع ذلك، فقد وجدت المملكة نفسها، بعد تغير النظامين الدولي والإقليمي منذ هذا الوقت، أمام تحولات استراتيجية ضخمة، تفرض عليها أن تكون في قلب الأحداث، وأن تعزز دورها الإقليمي المرتكز على دعم الاستقرار الإقليمي، ولو بشكل انتقائي، في ظل تراجع دور العراق نتيجة العقوبات والعزلة، وأخيرًا الغزو الأمريكي في العام ٢٠٠٣، وخروجه الكامل من معادلة التوازن الإقليمي، والحرب الأمريكية ضد «الإرهاب»، وعطفًا كذلك على تراجع دور مصر القيادي، وبروز إيران كفاعل مركزي بالمنطقة، وانتهاج سوريا لسياسة تدعيم تحالفها الاستراتيجي مع إيران.

ويمكن تلخيص الأبعاد الرئيسية للمشهد الجيو ـ استراتيجي في منطقة الخليج، بعد هجمات ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، في ثلاثة أبعاد، أولها: العداء العنيف لكل تعبيرات الإسلام السياسي الراديكالي، وثانيها: الاندفاع إلى اقتصاد السوق، والخصخصة، والانفتاح على التجارة الحرة الدولية، وثالثها: توثيق العلاقات مع الإدارة الأمريكية،

ومع أجندتها السياسية في الشرق الأوسط، بما في ذلك تأييد حروبها الاستراتيجية، ودعم إخراج إيران من المعادلة العربية، عن طريق فك تحالفها مع سوريا و»حزب الله». وفيما يخص المملكة، فإنها جنحت إلى محاولة التعامل مع ثلاثة مظاهر متداخلة ومعقدة، جميعها يؤثر في التوازن الاستراتيجي للمملكة، وفي مستقبلها السياسي، فهي بعد حرب العراق لا تريد أن ترى على حدودها عراقًا شيعيًا، وإيران نووية، ودولًا خليجية أصغر لا ترى في الروابط التاريخية معها مبررًا كافيًا للتنسيق والتوحد[٢٥]. وربما لذلك لم يكن للمملكة من حليف كبير سوى مصر، التي أبقت على علاقاتها الوثيقة معها، حتى تشكل ما يعرف باسم (المحور المصري ـ السعودي)؛ لتحقيق قدر من توازن القوى الإقليمية من جانب، وللعمل على مواجهة نفوذ القوى الإقليمية الأخرى، وأبرزها إيران، في السياسات العربية.

٣. المحدد الأمريكي

إحدى سمات المحور المصري ـ السعودي الذي توطد مع الوقت منذ بداية التسعينيات، هو ارتباط طرفيه منذ عقود بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ وهو ارتباط جذري بلغ حد توحد مواقف الطرفين، تقريبًا، في معظم القضايا والأزمات التي مرت بمنطقة الشرق الأوسط في العقدين الأخيرين. وقد ارتبطت المملكة بعلاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة، منذ اللقاء الشهير الذي جمع الملك عبد العزيز آل سعود، والرئيس الأمريكي تيودور روزفلت، في يناير/ كانون الثاني ١٩٤٦، (على ظهر الطراد «كوينسي» بمنطقة البحيرات المُرّة بمصر)، وهي علاقة حمت المملكة من التقلبات العاصفة التي عرفتها المنطقة في الخمسينيات والستينيات، ومكنتها في الوقت ذاته من مواجهة التحديات الداخلية المتوالية، خصوصًا تلك التي أفرزها قيام الثورة الإسلامية في إيران في نهاية السبعينيات[٢٦].

وكما فرض الواقع الداخلي والاستراتيجي للمملكة أنماطًا محددة من التحالفات والعلاقات الإقليمية المتغيرة، فقد فرض عليها الحاجة، بجوار حفظ التوازنات المحلية

والإقليمية، إلى ضمان خارجي لأمنها، وثرواتها النفطية الضخمة، وهو دور تلعبه واشنطن منذ ستة عقود وحتى الآن، إذ يُعد التحالف السعودي مع القطب الدولي الأساسي ضمان لحماية الأمن القومي السعودي في مواجهة الطامعين في ثرواتها النفطية، ولذا ترسم السعودية سياساتها النفطية في سوق الطاقة العالمية، (تصدر ١٠ ملايين برميل نفط يوميًا)، بالتنسيق الكامل مع الولايات المتحدة، كما تستثمر السعودية فوائضها النفطية، بالأخص في السوق الأمريكية، بحجم استثمارات يتعدى ستة تريليونات دولار. وبالمقابل تملك الرياض تأثيرًا ما في الولايات المتحدة من خلال علاقاتها المتشابكة مع مجموعات الضغط الأساسية مثل: اللوبي النفطي، والمجمع الصناعي العسكري، وقطاع البنوك والمصارف[٢٧].

وقد استطاعت السعودية حفظ قدر معقول من استقلالية قراراتها السياسية لفترة طويلة أمام السياسة الأمريكية، وتمكنت من اتخاذ قرارات جريئة تجاه ساحة الصراع الأساسية في الشرق الأوسط، كما ظهر في دعم الجبهات العربية المتحاربة مع إسرائيل، وتقديم الدعم المالي للقضية الفلسطينية في كافة مراحلها. ومع انطلاق عملية التسوية السلمية في بداية التسعينيات، لم تصدر مواقف حاسمة وصريحة من المملكة تجاه تأييد هذه التسوية، وبقيت المملكة واحدة من دول عربية قليلة لا تقيم علاقات من أي نوع مع إسرائيل، وذلك حتى العام ١٩٩٤ حينما «تم تصديق القمة الاقتصادية الشرق الأوسط/ شمال أفريقيا (قمة الدار البيضاء، أكتوبر/ تشرين الأول ـ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٤) على قرار «مجلس التعاون الخليجي» بوقف المقاطعة الخليجية لإسرائيل، على مستوى التعليم الثانوي والعالي، ودعم التحرك نحو إنهاء المقاطعة الأولية، وإعلان حكومات الخليج اهتمامها بإنشاء علاقات مباشرة مع إسرائيل، وإنهائها المقاطعة من الدرجة الثانية مع تقدم عملية السلام. بل إن المملكة قد اضطرت إلى رفع الحظر المفروض على البضائع الإسرائيلية؛ في سبيل توفيق أوضاعها، تمهيدًا للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، الذي تم في عام ٢٠٠٥»[٢٨].

ويجوز القول إن هذه الاستقلالية النوعية اختفت إلى حد كبير عقب هجمات ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، وصار الموقف السعودي يتحدد من القضايا العربية المركزية وفقًا لأمور أخرى، على رأسها الموقف الأمريكي، ودرجة ونوعية تدخل الأطراف الإقليمية المنافسة، وتحديدًا إيران. ولذا أعادت الرياض تكييف سياساتها الإقليمية ـ مثل الموقف من القضية الفلسطينية، ومن الحرب الأمريكية على العراق ـ على نحو يتوافق مع رغبتها في تغيير صورتها لدى العالم الغربي؛ فتجاوبت مع المطالب الأمريكية بوقف دعم المنظمات الإسلامية الفلسطينية، وراحت تبحث لنفسها عن دور مؤثر في ساحات أخرى؛ بما يمحو عنها تهمة رعاية «الإرهاب» من جهة، ويحفظ لها موقعها في دائرة حلفاء الولايات المتحدة الراغبين في إقرار «السلام» من جهة ثانية. «وكان الحدث الأبرز في مسيرة المملكة نحو إعادة سياساتها الإقليمية، كليًا» هو (المبادرة العربية للسلام)، التي طرحها الملك عبد الله في العام ٢٠٠٢، وتضمنت قبول الجامعة العربية التوصل للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مقابل الاعتراف، والتطبيع مع الدولة العبرية، وهي المبادرة التي كسرت حاجز الصمت السعودي، الذي ظل ملازمًا لأكبر دولة خليجية، نحو إمكانية إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل، ولم تقم المملكة بسحب المبادرة، سواءً خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان في العام ٢٠٠٦، أو على قطاع غزة في مطلع العام ٢٠٠٩»[٢٩].

أما العلاقات المصرية ـ الأمريكية، فقد تحولت مع نهاية السبعينيات إلى علاقة استراتيجية، حيث قامت وجهة نظر الرئيس السادات، ومن بعده مبارك، على أن الولايات المتحدة، وعلى الرغم من علاقتها الخاصة بإسرائيل، يمكن أن تلعب دورًا إيجابيًا في إنهاء الصراع، بطريقة سلمية، تتوافق مع قرارات مجلس الأمن. وعلى نقيض السعودية الذي مثل النفط المحدد الأساس لعلاقاتها مع الولايات المتحدة، فإن منطلق مصر (الرسمية) كان هو تسوية القضية الفلسطينية، وتأسيس علاقات دولية تتماشى مع السياسات الاقتصادية الليبرالية المتبعة داخليًا. ولذا لعبت القاهرة الدور الأبرز في محاولة إنجاز تسوية سياسية في الشرق الأوسط، وأقنعت «منظمة التحرير

الفلسطينية» بجدوى التفاوض مع إسرائيل، وتمكنت من دفع الأطراف العربية الأخرى للمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام.

ومثل السعودية تقريبًا، فقد أثرت تداعيات أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول، وما تلاها من غزو العراق، على اهتمامات مصر الرئيسية في علاقتها بواشنطن، بحيث لم تعد تسوية الصراع هي الشاغل الأكبر للسياسة المصرية، بقدر ما أضحى الحفاظ على النظام المصري متماسكًا أمام الضغوط الأمريكية الداعية للإصلاح السياسي، والعمل على مواجهة التنظيمات الإسلامية العنيفة، ومقاومة النفوذ الإيراني المتنامي بالمنطقة، هي أهم شواغل سياسة مصر الخارجية.

ب ـ سمات المحور المصري ـ السعودي

أدت مجموعة العوامل السابقة، والتي شكلت في مجملها الأسباب والمصالح والرؤى المشتركة، إلى تنامي العلاقات المصرية ـ السعودية، التي بلغت ذروتها بعد انهيار عملية التسوية السلمية في العام ٢٠٠٠، والتغير الحاد في السياسات الأمريكية بعد هجمات ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، وبروز إيران كقوة إقليمية فاعلة، منذ الغزو الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣، وانقسام المنطقة بين محورين كبيرين، حيث نشأ محور «الاعتدال العربي»، بقيادة مصر والسعودية، في مقابل محور «الممانعة» الذي قادته سوريا وإيران.

وفي هذا الإطار ثمة عدة خصائص، وسمات، ونتائج أسفر عنها النمط الجديد الذي شهدته علاقات مصر والسعودية منذ التسعينيات، أبرزها:

١ـ تقاربت السعودية ومصر خلال العقدين الأخيرين إلى درجة يكاد يكون فيها التماثل في المواقف سمة أساسية، كرست ما أطلق عليه «المحور المصري ـ السعودي»، حتى إن الدولتين أصبحتا بدون منازع العماد الأساس لما أصبح يعرف بمحور الاعتدال العربي. يسري هذا الأمر على مجمل القضايا الأساسية بالمنطقة، والتي منها على سبيل المثال لا الحصر: الموقف من عملية التسوية

السلمية، منذ انطلاق مؤتمر مدريد، وصولًا إلى «المبادرة العربية للسلام»، التي أقرتها قمة بيروت في العام ٢٠٠٢، انتهاءً إلى محاولات لم تثمر عن شيء يذكر في سبيل تسوية القضية الفلسطينية، بل بلغ التشابه، أو التطابق، في السياسات اتخاذ ذات المواقف من الانقسام الفلسطيني ـ الفلسطيني، الذي تكرس منذ فوز حركة حماس في انتخابات العام ٢٠٠٥، ثم سيطرتها على قطاع غزة في العام ٢٠٠٧، وذات المواقف خلال عدوان إسرائيل على لبنان في العام ٢٠٠٦، وعلى قطاع غزة في العام ٢٠٠٩، والمواقف تجاه سوريا، وإيران، وجماعات المقاومة الفلسطينية، و«حزب الله» اللبناني (وهو ما يشكل ما يعرف بمحور الممانعة)، والموقف من الولايات المتحدة، إن إيجابًا أو سلبًا، حيث تماشت سياسة الدولتين مع مواقف واشنطن من التسوية، ومن الحرب على العراق، ومن قضية «الإرهاب»، ومن إيران، بينما اتخذت الرياض والقاهرة موقفًا حاسمًا ضد الضغوط الأمريكية التي مارستها إدارة بوش الابن بعد احتلال العراق، من أجل الإصلاح السياسي في الدولتين، بحيث لم تقم الدولتان سوى بإجراءات شكلية في هذا الطريق، دون تغيير يذكر في نمط السياسات الداخلية المتبعة.

٢ـ قامت الاستراتيجية الكبرى للمحور السعودي ـ المصري على دعم الاستقرار الإقليمي، وحفظ الوضع القائم، الذي يعد من منظور صانعي القرار في الدولتين، من ضرورات أمنهما القومي، واستمرارًا لعلاقاتهما المتميزة مع الولايات المتحدة، باعتبارها القوة الدولية المهيمنة، «حتى إن وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، كونداليزا رايس، أطلقت على هذا المحور مسمى «محور الاعتدال السني»، للإيحاء بأنه يواجه المحور الآخر، الذي تقوده إيران الشيعية. ويرفض هذا المحور دعوات المقاومة المسلحة ضد إسرائيل، ويضعها في دائرة التطرف، وعدم الواقعية، ويعتقد بخيار الحلول السلمية، ويرتبط بعلاقات خاصة بالولايات المتحدة، التي يراها المحور الآخر عدوًا وخصمًا إلى جانب إسرائيل»[٣٠].

وقد لعبت إيران عاملًا محوريًا في تثبيت دعائم محور «الاعتدال العربي»، حيث انتهجت الدولتان سياسة مفادها الحد من النفوذ الإيراني، واستخدم محور الاعتدال ـ

ومحور الممانعة أيضًا ـ الاصطفاف المذهبي في أحيانٍ كثيرة لتمرير رؤيتهما المختلفة للمنطقة، وانتشرت مقولة مقاومة «الهلال الشيعي»، الممتد من إيران إلى العراق إلى لبنان واليمن؛ لأنها تخدم بشكل كبير المملكة السعودية التي تمتلك الأدوات لكبح جنوح هذا الهلال. وأخيرًا دفع المفهوم المصري ـ السعودي المشترك للتهديد الذي يشكله امتلاك إيران للأسلحة النووية إلى تحقيق مزيد من التقارب بين البلدين، وتكثيف جهود التنسيق بينهما؛ لمواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة العربية، وخصوصًا في العراق، ولبنان، والأراضي الفلسطينية[٣١].

٣ـ لم يفض التحالف المصري ـ السعودي، أو قائدي محور الاعتدال العربي، إلى تحقيق أهدافهما الاستراتيجية المشتركة، فلا هما تمكنا من قيادة النظام العربي على شاكلة الستينيات أو السبعينيات، ولا هما استطاعا وقف سوريا عن جنوحها نحو الحليف الأساسي لها منذ عام ١٩٨٠، أي إيران، ولا هما تمكنا من صد النفوذ الإيراني بالمنطقة خلال العقد الأول من القرن الراهن، وحتى في القضية العربية المحورية، وهي القضية الفلسطينية، لم يتمكنا من تسويتها عبر الحلول السلمية، لتكون هي نقطة الضعف الأبرز في تحالف البلدين خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

وإذا كان صحيحًا أنه لم تكن هذه هي المرة الأولى التي ينقسم فيها العالم العربي إلى محورين متباعدين، إذ شهدت حقبة الستينيات صراعًا بين المحور الثوري القومي، وبين محور القوى التقليدية المحافظة، وعرفت حقبة الثمانينات انقسامًا بين ما كان يطلق عليه محور «الصمود والتصدي»، في مقابل محور «الرجعية والاستسلام». لكن الجديد في الانقسام العربي الجديد أنه يستند إلى قوة غير عربية هي إيران، التي تصاعد نفوذها في الشرق الأوسط، بعد التراجع العربي المتسارع، وبخاصة بعد تعثر عملية التسوية، واحتلال العراق[٣٢]، بحيث يمكن القول إن مصر والسعودية لم يتمكنا من معالجة ضعف النظام الرسمي العربي، ولم يملآ ما أسماه وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل، الفراغ الاستراتيجي في المنطقة؛ وهو ما أسهم في فعالية كل من الدورين الإيراني ثم التركي، لا سيّما وأن تنامي نفوذ إيران، وتزايد طموح ونشاط تركيا، مثلًا

تحديًا صريحًا لسياسة القاهرة والرياض. كما سعت بعض الدول العربية مثل قطر إلى لعب دور ربما يفوق قدراتها الجيو ـ استراتيجية.

٤ـ انتهت الأمور في العقد الأخير من نظام مبارك، إلى قدر من الاختلال الواضح في علاقة الدولتين لصالح السعودية. وقد نجم هذا الاختلال عن أمرين، أولهما: التحول في موازين القوى في النظام العربي، بفعل المال النفطي الذي عظم من شأن الخليج عمومًا، والمملكة خصوصًا، على المستويين الإقليمي والدولي. وثانيهما: تمادي نظام مبارك في التفريط والتخلي عن دور مصر القيادي عربيًا، بل مقايضة الدور المصري الإقليمي بالعطايا المالية، أو ما يُسمى «المساعدات المالية السعودية»، وخاصة خلال العقد الأخير من حكمه، وهذا الأمر، أي استخدام الاقتصاد في إدارة العلاقات الثنائية، لا يُعد حكرًا بالطبع على تعامل المملكة مع مصر، ولكن ركود نظام سياسة مصر الخارجية في أواخر حكم مبارك، هو من تسبب في تضاؤل قدرة مصر على التأثير في موازين القوى العربية والإقليمية.

٥ـ اتسمت العلاقات المصرية ـ السعودية بطابع رسمي جامد، بحيث لم تتحول العلاقات على المستوى الشعبي والمجتمعي إلى ذات الحميمية القيادية. فقد زار مبارك السعودية خلال فترة توليه للحكم أكثر من ٣٠ مرة، وبالمثل تعددت زيارات الملك فهد بن عبد العزيز، ومن بعده الملك عبد الله إلى مصر[٣٣]. لكن بسبب ميل كفة العلاقة لصالح المملكة، فقد كان يشعر المصريون بأن الرياض ربما كانت تعمل على تقزيم دور مصر الإقليمي والعربي لصالحها، أو على الأقل تفضل لمصر دورًا مجاورًا متشابهًا مع سياساتها، وأن نظام مبارك قد أسهم في ذلك إلى الدرجة التي بات يشعر فيها المصريون بالإهانة والغبن في كثير من الأحيان، حتى تعرضت العلاقات الشعبية لكثير من التآكل، بفعل بعض الأحداث التي شهدتها السنوات الأخيرة، مثل إقدام وزيرة القوى العاملة السابقة، عائشة عبد الهادي، في عام ٢٠٠٧، على توقيع مذكرة تفاهم مع رئيس اللجنة الوطنية للاستقدام في المملكة، تسمح باستقدام مصريات كعاملات منازل، وذلك لأول مرة بالنسبة للمصريين الذين يعملون في الخليج، وهو ما أثار ضجة كبرى في

مصر. ومثل وقائع لأطباء وعاملين مصريين اتهموا بقضايا مختلفة في المملكة، وحكم على بعضهم بالجلد مئات الجلدات، ومن ذلك قيام «هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» بالقبض على طبيب مصري وجلده؛ بتهمة الخلوة غير الشرعية مع فتاة في العام ٢٠٠٧، وتعرض طبيبين مصريين آخرين لقضيا مماثلة في العام ٢٠٠٨، الأول حكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات، وجلده ١٥٠٠ جلدة، بسبب اتهامه بالتسبب فى إدمان زوجة أحد الأمراء، بعد إعطائها جرعات مخدرة لتسكين الآم العمود الفقرى التي كانت تعاني منها، والثاني حكم عليه بالسجن ٢٠ عامًا، وجلده ١٥٠٠ جلدة، بعد اتهامه بجلب وشراء وسرقة أمبولات من عقاقير طبية محظور استعمالها وتداولها، والاتجار بالمخدرات، وهتك عرض مريضاته من دون علمهن. وفي كافة هذه المواقف كان رد الخارجية المصرية سلبيًا للغاية، مقتصرًا على رفض الاتهامات الموجهة للأطباء المصريين، وقامت وزارة القوى العاملة نتيجةً لهذا بإصدار قرار بمنع سفر الأطباء والعاملات المصريات إلى السعودية، بعد معارضة من نشطاء مصريين لسلوك الحكومة المصرية[٣٤].

ثالثًا ـ العلاقات المصرية ـ السعودية بعد ثورة ٢٥ يناير

استمرت الديناميات الأساسية الحاكمة لمسار العلاقات المصرية ـ السعودية على ذات الشكل تقريبًا بعد ثورة ٢٥ يناير، ولا يعود ذلك إلى رضا الطرفين التام قطعًا عن مواقف كل منهما تجاه الآخر خلال هذه المرحلة، بل يعود إلى الطبيعة البرجماتية الشديدة التي ميزت سلوك كل دولة تجاه الأخرى، وكذا إلى تملك كل منهما أوراق ضغط مقابل الأخرى، حتى بدت المملكة، وعلى عكس ما يشاع بأنها تقود ثورة مضادة في مصر، مستجيبة إلى حد بعيد ومتكيفة مع متغيرات الأوضاع في مصر منذ لحظة اشتعال الثورة. وبالمثل بدت «جماعة الإخوان المسلمين»، وقبلها «المجلس الأعلى للقوات المسلحة»، أحرص على العلاقات التحالفية مع السعودية بالنظر لما تمثله لمصر في المرحلة الراهنة، وفي ضوء أن التوجهات العامة لملامح واضحة لسياسة خارجية مصرية في مرحلة ما بعد الثورة لا تزال في طور التكوين.

أ ـ الموقف السعودي من الثورة المصرية

بدأت الثورات العربية، ومن أبرزها الثورة المصرية، في إحداث مجموعة من التغيرات، التي لا تزال في بداياتها الأولى، في كل من: بنية الدولة العربية، أي ما يتعلق بالإصلاحات، ومجمل السياسات الإقليمية، أي ما يرتبط بأولويات السياسة الخارجية للحكومات الجديدة.

ومما لا شك فيه أن امتدادات وتداعيات الثورات العربية تؤثر بشكل أكبر على النظم التقليدية المحافظة، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية؛ والتي استقبلت هذه الموجة الثورية بكثير من الحذر والتحفظ لأنها تمس، بشكل مباشر أو غير مباشر، وضع المملكة الداخلي، ولأنها تطال كذلك نظام الأحلاف والتفاهمات السائدة على المستوى العربي، فهي قد أسقطت أنظمة حليفة، كما في مصر، أو لأنها غير مضمونة العواقب فيما يتعلق بقدرتها على خلق أنظمة سياسية مستقرة، كما في تونس، وليبيا، واليمن.

على المستوى الداخلي، انعكس ما حدث في تونس، ثم في مصر، على الداخل السعودي، وتبلورت سريعًا ملامح ومقدمات لتنظيم احتجاجات من بعض القطاعات الشعبية داخل المملكة؛ وهو الأمر الذي قابلته القيادة السعودية بسياسة الاحتواء من خلال إقرار حزمة من الحوافز المادية، في منتصف مارس/ آذار ٢٠١١، منها تخصيص ما يزيد على مائة مليار دولار؛ للتوسع في تقديم الخدمات للمواطنين في المجالات المختلفة، وتقديم دعم مادي لبعض فئات الشعب، وبخاصة الشباب، وقوى الأمن، كبديل عن التطور السياسي[٣٥].

ويرتبط بالداخل، أيضًا، أن الربيع العربي أسفر عن صعود غير مسبوق لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، وتوليها زمام السلطة، للمرة الأولى، في تاريخ مصر وتاريخ الجماعة. ولا يتعلق الأمر هنا فقط من خشية السعودية تغيير جماعة الإخوان لسياسة مصر الخارجية، بل ثمة ما هو أبعد من ذلك، وهو علاقة النظام السعودي الحاكم السلبية بتيار «الإخوان في السعودية»، وهي علاقة سلبية تعود لفترة تأسيس

المملكة في العام ١٩٣٢، حينما أصر تنظيم الإخوان، الذي كان العصب العسكري للدعوة الوهابية، وصاحب الفضل الرئيسي في انتصارات آل سعود، على أن تكون له كلمة الحسم في تنفيذ أي مشروع لبناء الدولة العصرية، ومنعه بالقوة المسلحة، إذا لم يتوافق مع الشريعة كما يفهمونها. وقد اضطر ذلك الملك عبد العزيز إلى حشد قوات مضادة، والقضاء على التنظيم قبل إعلان الدولة السعودية. ومنذ ذلك الحين رفض الملك عبد العزيز، وأبنائه من بعده، إنشاء فروع لجماعة الإخوان المسلمين في السعودية[٣٦]، لكن الإخوان أنشأوا مع الوقت تنظيمات سرية في السعودية ودول الخليج. ثم كانت ثورة اليمن الأولى في العام ١٩٤٨، بداية توتر جديد في علاقة السعودية بالإخوان المسلمين، حيث كانت فكرة إعداد الشعب اليمني للثورة قد نبتت في المركز العام للإخوان، والتي وقف الملك عبد العزيز ضدها بقوة؛ منعًا لتأثير ذلك على نظام الحكم الملكي في السعودية[٣٧].

ومن الأمثلة الحديثة على عداء المملكة لتيار الإخوان المسلمين، اتهام وزير الداخلية السعودي، الأمير نايف بن عبد العزيز، بأنهم «وراء الإرهاب، وأنهم أساؤوا إلى السعودية، والعرب، والمسلمين»، وذلك في حواره مع صحيفة السياسة الكويتية، في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٢، وأضاف: «مشكلاتنا كلها جاءت من الإخوان المسلمين.. لقد تحملنا الكثير منهم، ولسنا وحدنا الذين تحملنا منهم الكثير.. إنهم سبب المشاكل في عالمنا العربي، وربما في عالمنا الإسلامي.. حزب الإخوان المسلمين دمر العالم العربي.. الإخوان المسلمين لما اشتدت عليهم الأمور، وعلقت لهم المشانق في دولهم، لجأوا إلى المملكة، وتحملتهم، وصانتهم، وحفظت حياتهم». وبعدها انهالت أذرع الإخوان في بريطانيا، وفلسطين، والمغرب العربي، في هجمة مضادة تتهم السعودية بأنها تقدم أنموذجًا إسلامويًا غير مرحب به، وهي من تدعم الإرهاب»[٣٨].

وعلى المستوى الإقليمي تدرك المملكة ما قد تحدثه الثورة المصرية، بعد وقت قصير من الاستقرار الداخلي، من تغيير في المعادلات الإقليمية، وترغب المملكة بالطبع في تفضيل الاصطفاف الإقليمي الملائم لمصالحها، إذ تكمن المصالح الإقليمية

للسعودية في معاداة التغيير، وتفضيل إبقاء التوازنات العربية والإقليمية على حالها، أي الدفاع عن استمرار الوضع القائم، وبالأخص علاقاتها الاستراتيجية مع مصر، التي تكاد تكون معول التغيير الأبرز في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الثورات العربية.

وإجمالًا، فقد دخلت علاقة مصر والسعودية في منحنى سلبي بعد ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١، إذ تولد انطباع شعبي عام في مصر بأن السعودية تقف مع الرئيس السابق مبارك، وأنها تعارض الثورة المصرية. ظهر ذلك في حملات قامت بها وسائل إعلام مصرية، وفي رؤية بعض النخب المصرية أن المملكة كانت تسعى خلال فترة مبارك لتحجيم الدور المصري الإقليمي. ومع ذلك فقد اتسم الموقف السعودي ببرجماتية شديدة في جملة من المواقف والانتقادات التي تعرضت لها المملكة، من قبل أطراف مصرية، رسمية وغير رسمية.

ومن الأمثلة الدالة على تلك البرجماتية، نفي المملكة ما أشيع أثناء الثورة المصرية عن استعداداها لتعويض نظام مبارك بمبلغ المساعدات الأمريكية السنوية لمصر، في حال إيقافها، وذلك بعد أن أعلن المتحدث الرسمي للبيت الأبيض، في ٢٨ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١ بأن المساعدات لمصر ستتم مراجعتها تبعًا لكيفية تطور الأحداث. وعقب تنحي مبارك عن السلطة يوم ١١ فبراير/ شباط، رحب مجلس الوزراء السعودي، خلال جلسته يوم ١٤ من الشهر نفسه، بالانتقال السلمي للسلطة في مصر. وفي يوم ٢ مارس/ آذار التقى سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي، بالمشير حسين طنطاوي، رئيس «المجلس الأعلى للقوات المسلحة»، لبحث العلاقات الثنائية والأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية داخل مصر، ودور السعودية في الإسهام في اجتياز مصر للظروف الراهنة[٣٩]. كما حمل سعود الفيصل، في زيارة ثانية إلى مصر، في ٢٦ مارس/ آذار، رسالة من العاهل السعودي الملك عبد الله إلى المشير طنطاوي، تتعلق بالعلاقات الثنائية، والتنسيق المستمر بين البلدين في المجالات المختلفة[٤٠].

وحينما تداولت مواقع إلكترونية وصحف مصرية وعربية أخبارًا حول ضغوط سعودية وخليجية على المجلس العسكري المصري؛ لمنع محاكمة مبارك نهائيًا، وإلا

فإن الرد سيكون وقف الاستثمارات الخليجية في مصر، وطرد العمالة المصرية في تلك الدول، أكد السفير السعودي بالقاهرة، أحمد قطان، في ٢٤ مارس/ آذار عدم صحة ما تم تداوله من أنباء في هذا السياق. وأعلنت السفارة السعودية في بيان لها: «إن سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية مصر العربية، ينفي ما تناولته الصحف ووسائل الإعلام، عن ممارسة المملكة العربية السعودية لضغوط على المجلس الأعلى للقوات المسلحة؛ من أجل عدم محاكمة الرئيس المصري السابق، محمد حسني مبارك، أو أنها هددت بإعادة العمالة المصرية إلى مصر، في حال محاكمته، ووقف الاستثمارات السعودية»[٤١]. وفي حوار صحفي له مع جريدة الأهرام المصرية، يوم ٧ أبريل/ نيسان، أكد أحمد قطان أنه لا علاقة، حاليًا، بين بلاده والرئيس السابق حسني مبارك، بعد تنحيه.

واستمرت ورقة المساعدات المالية، الموروثة منذ عهد مبارك، كإحدى أبرز أوجه العلاقة بين مصر والسعودية، ففي ٢١ مايو/ أيار ٢٠١١، ذكر القطان أن الملك عبد الله بن عبد العزيز قدم برنامجًا اقتصاديًا متكاملًا لمصر، ليسهم في دعم اقتصادها بما يقارب ٤ مليار دولار، متضمنة مليار دولار يتم وضعها كوديعة لدى البنك المركزي المصري، حسب الترتيبات التي يتم الاتفاق عليها بين مؤسسة النقد العربي السعودي، والبنك المركزي المصري[٤٢].

ومرة أخرى اضطر السفير السعودي إلى الدفاع عن موقف بلاده، والرد على رئيس الوزراء المصري، كمال الجنزوري، والذي أعلن في فبراير/ شباط ٢٠١٢ أن مصر لم تتلق أيًا من المساعدات الموعودة من الخارج، باستثناء ٥٠٠ مليون دولار من السعودية، حيث أوضح القطان ما قدمته المملكة من مساعدات لدعم الاقتصاد المصري، وأرجع تأخر وصول بعض ما وعدت به المملكة من مساعدات إلى التغييرات الوزارية في مصر، وعدم التوصل إلى اتفاق مع الجانب المصري بخصوص القواعد المنظمة لتلقي هذه المساعدات الموجهة إلى قطاعات معينة في الاقتصاد المصري، وأكد أن المملكة تتعامل مع السلطات المصرية وليس مع أشخاص، وأنها تحترم خيارات الشعب المصري.

ب ـ البرجماتية والمصالح أولا

في أعقاب الثورات العربية، وجدت بعض الآراء القائلة بأن المملكة تقف موقفًا معاديًا من الثورات في العالم العربي، وتعددت التحليلات من هذا المنطلق، لعل أبرز مثال لها مقال بروس رايدل بعنوان: «بريجينيف في الحجاز»، الذي ذهب إلى حد وصف المملكة بأنها قائدة الثورة المضادة في الشرق الأوسط، مسترجعًا «مبدأ بريجينيف» الذي استخدم كمسوغ للقضاء على ربيع براغ في العام ١٩٦٨[٤٣]. لكن بغض النظر عن تعدد الآراء حول موقف السعودية من الثورة المصرية، إلا أن الثابت واقعيًا هو اتخاذ المملكة مواقف شديدة البرجماتية من تطورات الأحداث في مصر عقب نجاح الثورة. وبالمثل اتخذت مصر ذات المواقف البرجماتية، سواءً خلال فترة تولي «المجلس الأعلى للقوات المسلحة» للسلطة كاملة، أو سواءً بعد انتخاب محمد مرسي، رئيس حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، رئيسًا لمصر.

ويمكن القول إن الرياض أدركت مبكرًا أنه لا يمكن لأية قوة خارجية، مهما كانت، أن تحدد ما يجب أن يحدث في بلاد الثورات العربية، وما لا يجب أن يحدث، ولهذا لم تنتهج سياسة راديكالية تجاه دول الثورات العربية، لكنها اضطرت إلى إحداث تحول تكتيكي في إدارة شئونها الخارجية مع هذه الدول، وفقًا لكل حالة، ووفقًا لمصلحة ورؤية المملكة للإقليم؛ فانتهجت المملكة بعد الثورات العربية سياسة خارجية قوامها السيطرة على الضرر والأخطار التي قد تحيق بأمنها الوطني. برز ذلك في التحرك الخليجي لفرض الاستقرار باستخدام القوة العسكرية في البحرين، وفي تبني المملكة للإصلاح المتدرج، لا الثوري، في حالة اليمن، وفي اتخاذ مواقف حاسمة ضد نظام بشار الأسد في سوريا[٤٤]. كما اتضحت هذه السياسة كذلك في دعوة المملكة الأردن والمغرب للانضمام إلى «مجلس التعاون الخليجي»، وربما يأتي ذلك في إطار الحرص على إيجاد تحالف بديل في ظل حالة السيولة التي تشهدها المنطقة في ظل ثورات الربيع العربي.

وفيما يخص مصر الثورة، انتهجت المملكة ذات الاقتراب البرجماتي، فهي تعلم أهمية استمرار التنسيق المصري ـ السعودي في ظل الأوضاع الملتهبة التي تمر بالمنطقة من جانب، ولموازنة تأثير القوى الإقليمية الأخرى (إيران وتركيا) من جانب آخر. وبالتالي يجوز القول إن السعودية لا ترغب في رؤية مصر دولة ضعيفة، أو محل استقطاب من كافة القوى الإقليمية، وهي كذلك لا ترغب في أن تراها قوية إلى الدرجة التي تحدد فيها مصر طبيعة التوازنات الجديدة، دون أخذ المصالح السعودية محل الاعتبار.

وتقوم مصالح المملكة تجاه مصر في عدد من النقاط، يأتي على رأسها ـ ولا شك ـ العامل الإيراني، إذ ترغب المملكة في عدم حدوث تغيير حاد في سياسة مصر نحو إيران، وتريد الإبقاء على فكرة استمرار المحور المصري ـ السعودي، الذي من إحدى مهماته الأصلية مواجهة تمدد نفوذ إيران الإقليمي. وخلف هذا العامل يأتي عدم تدخل حكام مصر الجدد في الشئون الداخلية للمملكة، وسائر دول الخليج، ولا سيّما بعد سيطرة الإخوان المسلمين على السلطة في مصر، كما تم تناوله سابقًا.

وتدرك المملكة أن مصر سوف تحاول بعد عهد مبارك انتهاج سياسة خارجية أكثر استقلالية في الشرق الأوسط، وأنه ليس صحيحًا أن مصدر التغيير في سياسة مصر الخارجية يقف عند حدود العلاقة مع إسرائيل، أو إدارة الملف الفلسطيني، لأن التحول الأكثر تأثيرًا يتمثل في علاقاتها مع إيران، التي لا تقيم مصر معها علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء، منذ العام ١٩٧٩. لكن هذه الاستقلالية سوف تواجه بمعوقات من واشنطن وحلفائها بالمنطقة، خاصة السعودية التي تمتلك مجموعة من الأدوات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تحد من اندفاع مصر نحو إحداث تغييرات مفاجئة، أو على الأقل تضع مصر دائمًا تحت الضغط. ولا يعني ذلك أن الرياض تستطيع التحكم قطعًا في سلوك القاهرة، لكن لديها العديد من وسائل الضغط على القيادة المصرية، فمصر تواجه أزمة اقتصادية كبرى، وهي تحتاج لاستثمارات خارجية ضخمة تعوض الخسائر الاقتصادية بعد ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني.

وصحيح أن لا أحدًا داخل المملكة أشار إلى أنه قد يتم وقف ضخ الاستثمارات لمصر، في حال قيام علاقات بين مصر وإيران، لكن من الممكن أن يحدث ذلك من لدن السعودية والإمارات، كما يمكن الضغط بورقة العمالة المصرية في المستقبل، وقد حدث مثال شبيه بذلك، حينما قطعت الرياض عن السلطة الفلسطينية لدى تأييدها غزو العراق للكويت في العام ١٩٩٠ مبلغ ٤٠٠ مليون دولار، كانت تقدم للسلطة حينذاك. وتمتد أوراق الضغط السعودية إلى ما وراء التأثير المالي، حيث هناك تأثير الفكر السلفي، ودعم السلفيين الذين أصبحوا موضع تأثير سياسي واجتماعي لا ينكر في مصر، وهم «السلفيون» قد يمارسون ضغوطًا قوية ضد جماعة الإخوان المسلمين لصالح السعودية، إذا ما دعت الضرورة لذلك[٤٥]. وهذا الأمر ظهر سابقًا في عهد مبارك، الذي تغاضى عن مساعدة السعودية للإعلام السلفي، لأن الأمن المصري كان يستخدم الورقة السلفية في محاربة جماعة الإخوان حينذاك.

وبالنسبة لمصر، فإنها قد انتهجت ذات الأسلوب البرجماتي في علاقاتها بالسعودية في مرحلة ما بعد الثورة، إذ تحتاج مصر إلى الدعم الاقتصادي السعودي بعد أزمة اقتصادية استمرت ما يقرب من عامين، منذ نجاح الثورة المصرية. وتدرك النخبة المصرية الحاكمة أن السعودية هي الدولة الأكثر نفوذًا بين دول الخليج الأخرى، وأن علاقات مصر القوية بالمملكة لا تنفصل بالطبع عن سائر العلاقات مع هذه الدول، ربما باستثناء قطر التي تمتلك علاقات ممتازة بجماعة الإخوان في مصر. «وتدرك مصر كذلك أن الرياض تحاول ترويج فكرة توسعة «مجلس التعاون الخليجي»، ربما استدراكًا لأحد أمرين، إما الإعداد لاحتمالية خروج مصر عن التحالف المعهود مع دول الخليج، وإما نوعًا من التدرج للترويج لفكرة انضمام مصر إلى المجلس لاحقًا، باعتبارها الحليف القوي الذي يمكنه المساعدة في أي تحالف عسكري»[٤٦].

ولدى وصول محمد مرسي إلى رئاسة مصر، لم يكن مفاجئًا أن تكون السعودية هي أول بلد يقوم بزيارة رسمية إليه، بما يعكس الرؤية البرجماتية للرئيس ولجماعة الإخوان المسلمين. ويعود هذا الاهتمام الرئاسي بالمملكة، وبالخليج عامة، إلى بعض

الأبعاد، أولها: أنه، وبغض الطرف عن سمات العلاقات السعودية ـ المصرية خلال عهد مبارك، فالحقيقة أن السعودية تعد من وجهة نظر القائمين على الحكم في مصر حليف استراتيجي، وشريك تجاري كبير. وثانيها: يرتبط بحجم العمالة المصرية الموجودة في المملكة، والتي اتضح من انتخابات الرئاسة بجولتيها أن لديها توجهات تقترب من توجهات الإخوان المسلمين، وهو ما انعكس في تأييد الغالبية منهم محمد مرسي. ويتعلق البعد الثالث بحاجة مصر الشديدة إلى الاستثمارات السعودية والخليجية[٤٧]. وأما البعد الرابع، فيتعلق بإرسال إشارات طمأنة إلى كبرى دول الخليج بأن المخاوف التي لها ما يبررها من حكم الإخوان، ليست واردة، وهو ما وضح في خطابات الرئيس مرسي، التي أكدت على أن مصر لا تتدخل في شئون الدول الأخرى، وأنها ليس بوارد أن تقوم بتصدير الثورة. وخلال زيارته للمملكة، ركز مساعد وزير الخارجية السعودي، رياض كريملي، على هذا المضمون حينما قال: «الرئيس محمد مرسي أكد بوضوح عدم تدخل مصر في الشئون الداخلية للدول الخارجية»، مضيفًا: «نحن نتعامل مع مصر كدولة، ومع المؤسسات المصرية، وليس مع سياسات داخلية»، وذكر أن ثمة «دولًا أخرى تحاول الوقيعة بين الدولتين وتوتير العلاقات بينهما»[٤٨].

ومثل الرياض، تمتلك القاهرة أوراق ضغط استراتيجية، في مقابل أوراق الضغط السعودية المالية. وأبرز ما تمتلكه مصر تجاه المملكة هو ملف العلاقات مع إيران، التي تتسم علاقاتها بالمملكة بالتوتر الشديد، إذ تخشى المملكة من احتمال تفضيل الرئيس المصري لمحور طهران ـ أنقرة، على حساب محور القاهرة ـ الخليج؛ وهو القلق الذي ظهر لدى اقتراح مرسي مبادرة لحل الأزمة السورية، تشترك فيها مصر والسعودية وتركيا وإيران، ولدى زيارته لإيران للمشاركة في مؤتمر عدم الانحياز في ٣٠ أغسطس/ آب ٢٠١٢، والتي كانت أول زيارة لرئيس مصري إلى إيران منذ ٣٣ عامًا، إذ لم يزر مبارك إيران مطلقًا، ولم يشارك في أي قمة بها. وعلى الرغم من أن خطاب الرئيس المصري داخل إيران لم يفتح أية آفاق للتعاون المصري ـ الإيراني، وأن التحالف السياسي الداخلي في مصر بين جماعة والإخوان والتيارات السلفية يمثل عائقًا كبيرًا أمام احتمال تحسن علاقات النظام المصري الجديد بإيران، فإنه يبقى أن

ملف تحسن العلاقات المصرية ـ الإيرانية يبقى هاجسًا سعوديًا، ربما تعتبره الأسرة الحاكمة خطرًا على أمن المملكة الوطني.

وفقًا لهذه المعادلة التي تجمع بين المصالح وبين امتلاك الطرفين لأدوات ضغط تجاه الأخرى، سارت علاقات الدولتين منذ الثورة، فكلتاهما تحتاج الأخرى بنفس المقدار في المدى القصير على الأقل، وكلتاهما تمتلك من الأدوات ما يكفي لاستمرار علاقات ندية تشاركية، وليست بالضرورة تصارعية. ويدل على ذلك اجتياز الدولتين سريعًا لأكبر أزمة بينهما في مرحلة ما بعد ثورة يناير/ كانون الثاني، وهي القضية الخاصة بالمحامي المصري أحمد الجيزاوي، وهي الأزمة التي بدأت في أواخر أبريل/ نيسان ٢٠١٢ بمظاهرات نظمها قطاع من الشباب نصرةً للجيزاوي، الذي سافر إلى السعودية لأداء العمرة، فاعتُقل فور وصوله، بذريعة أنه مدان غيابيًا بجريمة العيب في الذات الملكية، ثم اتهامه بمحاولة تهريب أقراص مخدرة للسعودية. وظلت الأزمة تتصاعد إلى أن وصلت إلى حد استدعاء السعودية سفيرها للتشاور، وإغلاق مقارها الدبلوماسية والقنصلية في القاهرة والإسكندرية والسويس، بعد اعتداء المتظاهرين على السفارة السعودية، واتهام المملكة بإهانة المصريين؛ بما كان يعني عمليًا منع سفر المصريين إلى السعودية للعمرة أو العمل. ومع أن غضب النظام السعودي مما جرى كان متوقعًا، لكن المفاجأة تمثلت في الإجراءات التي تضمنها الرد السعودي، والذي طغى عليه طابع استعراض القوة، والتلويح، ولو من بعيد، إلى إظهار أوراق الضغط التي تمتلكها المملكة تجاه مصر، لأن تلك الإجراءات تصيب المصالح المصرية بضرر بالغ بمنعها سفر المصريين للعمل في السعودية أو أداء العمرة؛ فبدا رد الفعل السعودي وكأنه رسالة لمن يعنيهم الأمر في مصر مؤداها أن «سعودية» ستينيات القرن الماضي قد انتهت، وأن السعودية تلعب الآن دور القيادة في النظام العربي[٤٩].

وقد سارعت جميع المؤسسات السياسية الرسمية في مصر، بدءًا بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة، مرورًا بوزارة الخارجية، ووصولًا إلى قوى سياسية وبرلمانيين ومجتمع مدني، إلى محاولة رأب الصدع، وإقناع الطرف السعودي بالعدول عن إجراءاته. ونتيجةً

لإدراك أن الخسائر الناتجة عن هذا السلوك تفوق أي عائد ممكن منها، كانت زيارة الوفد البرلماني والشعبي للرياض لاحتواء الأزمة، وهو ما تحقق بالفعل.

ويمكن القول إن العلاقات السياسية المصرية ـ السعودية سارت على وتيرتها المعهودة سابقًا، وبدا ذات الأمر فيما يتعلق بحجم التبادل التجاري، والذي بدأ في العودة للارتفاع في العام ٢٠١٢، مقارنةً بالعام السابق، الذي أدى فيه سوء الوضع الأمني المصري إلى تراجع في حجم التجارة والاستثمارات، ليس مع السعودية فحسب، ولكن مع الدول كافة. وقد ارتفع حجم التبادل التجارى بين السعودية ومصر في الربع الأول من العام الحالي ٢٠١٢ بنسبة ٥٠٪، بما يقدر بنحو ١,٢١ مليار دولار في مقابل ٨٠٠ مليون دولار في الفترة نفسها من العام ٢٠١١. وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو ٤ر٧٥ مليار دولار بنهاية ٢٠١١، مقابل ٤ر١ مليار دولار عام ٢٠١٠، بنسبة زيادة بلغت نحو ١٦٪[٥٠]، ومن المتوقع أن يتجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين حاجز ٥ مليار دولار مع نهاية ٢٠١٢[٥١].

رابعًا: مستقبل العلاقات المصرية ـ السعودية

للمرة الأولى، منذ ثلاثين عامًا تقريبًا، يكون زمام المبادرة مفتوحًا أمام مصر للعب دور جديد في التوازنات الإقليمية وفي السياسات العربية، بعد أن باتت محل استقطاب فحسب من القوى الإقليمية الرئيسية خلال العقد الماضي. ويجوز القول إن مصر تمتلك الآن إمكانية انتهاج سياسة خارجية أكثر استقلالية، بما يتوافق مع رؤية حكامها الجدد للمصالح القومية المصرية، وبما يتناسب مع ما تمتلكه مصر من مقومات مختلفة؛ لاستعادة جزء من دورها ومكانتها العربية والإقليمية.

ولا ريب في أن سعي مصر لتحقيق الهدفين السابقين، الاستقلالية واستعادة الدور، سوف يحملان في طياتهما تغيرًا ملموسًا في علاقاتها الخارجية التي كانت سائدة قبل الثورة، وربما عاجلًا أم آجلًا، سوف تلجأ مصر إلى إحداث تحولات استراتيجية في منظورها العام للمنطقة، وربما لنمط تحالفاتها وعلاقاتها الدولية كذلك ... وكل هذه

العوامل تلقي بتأثيرها، قطعًا، على طبيعة علاقات مصر بحليفها العربي الأساس، أي السعودية، فالاستقلالية قد تحمل معها توجهات مصرية جديدة في نسق التعامل السابق مع المملكة، واستعادة الدور قد يأتي إما على حساب دور المملكة العربي والإقليمي، وإما قد يهدد بنسف نمط التحالفات الراهن، وإحداث تغييرات قد لا تصب في صالح المملكة، وإما قد تؤدي في أفضل الأحوال إلى تنسيق متكامل لا تلعب فيه مصر دور المجاور للمملكة. لكن ذلك يتوقف بالمثل على رؤية العائلة الحاكمة بالمملكة لمصر الثورة، ولاستخدامها لما تمتلكه من مقومات ودور لا ينكر في شبكة التحالفات الإقليمية الراهنة، ولرصيدها السياسي والاقتصادي، ودورها التاريخي مع القاهرة في معظم الفترات في قيادة السياسات العربية.

إن أي سيناريو محتمل لمستقبل العلاقات المصرية ـ السعودية يتوقف في جانبه الأكبر على مجموعة من العوامل، تختص أبرزها برؤية وإدارة مصر لملف سياستها الخارجية، لأن أي تغيير مصري ما لابد وأن يلحق بعلاقات مصر بالمملكة، بشكل أو آخر، بالنظر إلى نمط العلاقات المتميز الذي جمع الدولتين لفترات طويلة. وبالتالي فإن ثمة عدة اعتبارات تحكم سلوك مصر الخارجي تجاه الإقليم، وتجاه المملكة أيضًا، يمكن تناولها فيما يلي:

١ـ إن إعادة تشكيل الخطوط والتوجهات العامة لسياسة مصر الخارجية لن يتم بين عشية وضحاها، وإن تغيير الأطر العامة لسلوك مصر الخارجي، وعلاقاتها الإقليمية والدولية، لا يمكن أن يحدث فجائيًا، ليس فحسب لأن الثورة المصرية لم تقم من أجل أهداف ترتبط بالخارج، أو لأن طبيعة توازن القوى، إقليميًا ودوليًا، يحد من قدرة النظام المصري على إحداث تغييرات مفاجئة، بل أيضًا لأن استقلالية القرار المصري ترتبط طرديًا بالأوضاع الداخلية لجهة الاستقرار، وعودة الأمن، ونهوض الاقتصاد، والسير بخطى ثابتة نحو استكمال مسيرة مستقرة من التحول الديمقراطي. ويمكن القول إن الظروف الاقتصادية، وبروز الدور الشعبي المرتبط برضا العامة عن إدارة النظام الجديد للسياسة الخارجية، يشكلان

حاليًا عاملي الضغط الأساسيين في سبيل اتباع سياسة خارجية مستقلة، وفي سبيل تحديد خيارات صانع القرار المصري[٥٢].

٢ـ إن دور مصر الجديد يتوقف على قدرات السياسة الخارجية المصرية، والقيود التي تعمل في ظلها، إذ تعني القدرات أية مساهمة إيجابية في إنجاز الناتج الكلي لأهداف السياسة الخارجية، أما القيود فهي العوائق التي تقف دون إنجاز سياسة خارجية ديناميكية. ويعمل تأثير القدرات والقيود على السياسة الخارجية على مستويين: مستوى عام يتمثل في المحددات الأولية لعدد من الخيارات السياسية المتاحة لصانع القرار، ومستوى خاص يتمثل في القدرة على تحقيق أهداف السياسة الخارجية، عندما يتم حسم الخيار السياسي.

على المستوى العام، يمكن القول إن النخبة السياسية المصرية، وحتى صانعي القرار الرسميين اليوم، وفي مقدمتهم الرئيس محمد مرسي، لم يسعوا بعد إلى دراسة جادة نحو إعادة تقييم مصر لتوجهاتها الاستراتيجية الكبرى، وذلك في ظل عدم استقرار البيئة الداخلية، التي تمثل قيدًا حقيقيًا أمام شروط تحسين فرص مصر في لعب دور مؤثر وفاعل على الساحة العربية والإقليمية. وعلى المستوى الخاص، يدرك الرئيس محمد مرسي حجم القيود والعوائق الإقليمية والدولية التي تفرض عليه، وعلى مصر التحرك تدريجيًا نحو توسيع هامش مناوراتها الإقليمية كهدف أولي، ثم التحرك فيما بعد داخل لعبة التوازنات الإقليمية كهدف تالٍ، ثم إعادة تشكيل مجمل التوجهات تجاه مختلف القوى الإقليمية كهدف ثالث، ثم إعادة تشكيل خيوط اللعبة الإقليمية بما يتلاءم مع إدراك صانع القرار المصري، وبما تمليه عليه التغيرات العربية والإقليمية الآخذة في التحول السريع.

٣ـ إن تأثير البيئتين، الداخلية والدولية، على طبيعة سياسات مصر الخارجية الجديدة يبدو أكثر وضوحًا من ناحية حسابات المكسب والخسارة في الأمد القصير، إذ يتضح من خبرة الفترة التي مضت، منذ الثورة، التزام مصر الرسمية (المؤسسة العسكرية، ثم حزب الحرية والعدالة الحاكم) على الالتزام بتعهداتها الدولية، ومن ذلك «اتفاقية السلام» مع إسرائيل، حرصًا على علاقاتها بالولايات المتحدة.

ويبدو واضحًا بالمثل أن أي تغير سيلحق بسياسة مصر الخارجية لن يكون راديكاليًا، بقدر ما سيكون براجماتيًا نتيجة تأثير العوامل الداخلية.

ويبقى تأثير النظام الإقليمي العربي والبيئة الإقليمية هما الأصعب في حسابات السياسة المصرية حاليًا، لا سيّما وأنه يستحيل الآن الحديث عن نظام عربي بمعزل عن القوى الإقليمية الفاعلة، أي تركيا وإيران. ومن ثم فإن أي تغيير في سياسة مصر مع هذين البلدين الكبيرين، سيترك تداعياته على علاقات مصر العربية، وتحديدًا مع السعودية ودول الخليج. وإذا ما أخذ في الاعتبار أن الثورات العربية، وبخاصة الثورة السورية، قد أدت إلى تراجع حدة الاستقطاب بين محوري الاعتدال والممانعة؛ فإن المنطقة التي تشهد راهنًا سيولة إقليمية، وتنافسًا دوليًا لم تعرفه منذ نهاية الحرب الباردة، سوف يعاد تشكيل خريطة تحالفاتها السياسية والاستراتيجية على المدى المتوسط، وسط شبكة معقدة من الفاعلين العرب والإقليميين والدوليين، لتم إدراك مدى صعوبة الحسابات المصرية لجهة تغيير علاقاتها الإقليمية الموروثة منذ عهد مبارك. وبالتالي سيغلب على العلاقات المصرية مع جميع الدول المؤثرة الطابع التعاوني، لا سيّما وأن مصر ما بعد الثورة تعمل في بيئة إقليمية مضطربة وغير مستقرة على المديين القصير والمتوسط (١٠ ـ ١٥ سنة)، وهو ما يشير إلى أن مصر لن تخوض مغامرات في إطار عملية إعادة توازن إقليمي عاجل، بل سوف تنخرط في توازن مركب، أطرافه: السعودية، وتركيا، وإيران، وإسرائيل[٥٣].

وعلى الجانب السعودي، ثمة عدة اعتبارات، منها ما هو راهن، ومنها ما هو آتٍ، تحكم حركة المملكة الإقليمية بعد الثورات العربية، شريطة تحقيق الاستقرار الداخلي في المملكة، ومن أبرزها:

١ـ إن دول الثورات العربية، ومنها مصر، سوف تأخذ فترة طويلة لحين ترتيب أوضاعها الداخلية، وإن ثمة قيودًا داخلية ودولية تفرض على مصر عدم اتخاذ قرارات فجائية في تأسيس علاقاتها على نمط مختلف كليًا عن مرحلة ما قبل الثورة. وبالمقابل فإنه إذا ما سقط نظام الأسد في سوريا، فيتوقع ـ بغض الطرف

عن طبيعة الأطراف الحاكمة ـ أن سوريا مرشحة بقوة للخروج من دائرة تحالفاتها مع إيران، وسائر قوى محور الممانعة، والدخول في دائرة التحالف مع السعودية والقوى الغربية؛ وهو الأمر الذي سيحدث تغييرات جذرية في خريطة المشرق العربي، لا سيّما وأن تركيا قد تلعب دورًا محوريًا مع السعودية والغرب في إعادة ترتيب البيت السوري؛ وهو ما يشكل مصدر قوة سعودي في شبكة علاقاتها الإقليمية الجديدة.

٢ـ إن السعودية ستسعى بالقطع إلى محاولة استمرار نمط تحالفها مع مصر، وإن كان وفق أسس جديدة، تلعب من خلالها مصر دورها النشط تقليديًا؛ وهو ما يعني قبول المملكة بعلاقات مصرية مع تركيا أو إيران، ولكن في إطار الحدود التي تسمح بأن يكون ثقل التحالف الإقليمي الوليد، ممثلًا في القوى العربية التقليدية (الخليج، مصر، سوريا). وربما سوف تستخدم المملكة أوراقها لمحاولة جذب مصر إلى هذا المحور من خلال تكثيف المساعدات المالية والاقتصادية، واستخدام ورقة الضغط الأمريكية على القيادة المصرية، ومحاولة زيادة التخويف من إيران «النووية»، وربما استخدام الصراع السني ـ الشيعي كورقة ضغط سوف تتأثر بها جماعة الإخوان المسلمين التي تدير مصر حاليًا.

٣ـ إن السعودية ستحاول، في حال تغيير مصر لنمط علاقاتها الإقليمية، أن تواجه الدور المصري الجديد من خلال العمل على توسعة «مجلس التعاون الخليجي»؛ لتشكيل قوة ضغط داخل الجامعة العربية من الدول التي تمتلك احتياطيًا ضخمًا من الثروات النفطية، والسعي لانضمام دول ثورات عربية كانت محسوبة سابقًا على محور الممانعة، وهي سوريا وليبيا واليمن، إلى هذا التكتل الجديد الذي ستربطه علاقات ودية مع الولايات المتحدة والغرب، بالنظر إلى دورهما في تغيير النظم الحاكمة، والعلاقات التي تربطهما بالنخب الجديدة. وربما يسعى هذا المحور إلى محاولة تقليص دور مصر العربي، بما يشبه حقبة ما بعد توقيع السلام مع إسرائيل.

وفي ضوء هذه الاعتبارات السابقة، يمكن تصور بعض المسارات المستقبلية المحتملة للعلاقات المصرية ـ السعودية، وهي:

أ ـ سيناريو توثيق التحالف القائم

يعتمد هذا السيناريو على بعض العوامل منها: عدم قدرة مصر، نظرًا لأوضاعها الداخلية، على انتهاج سياسة خارجية أكثر استقلالية؛ وهو ما يعني الاستمرار ـ عن اقتناع ـ في محورها السابق، مع محاولة لعب دور أكثر تأثيرًا، دون تمدد علاقاتها بقوة إلى تركيا أو إيران. فضلًا عن تكثيف الضغوط الأمريكية ضد إيران، في مقابل العمل على إعادة تشكيل محاور المنطقة، بما يرجح كفة محور المعتدلين على محور الممانعة. كما يعتمد هذا السيناريو على أن السعودية ستعمل جديًا مع مصر إلى عودتهما المشتركة لقيادة النظام العربي، والسعي لعدم استنزاف قدرات الدولتين، في خضم التوتر والصراع المتوقع في عدد من الدول العربية، مثل سوريا واليمن وليبيا والجزائر والسودان، ومواجهة عدم الاستقرار على مستوى النظام العربي، في ظل وجود مشروعات إقليمية طموحة تحاول تطويق النظام العربي وتطويعه، وفق مصالحها الخاصة.

ومما قد يساعد على توثيق التحالف اتخاذ السعودية خطوات عملية إيجابية تجاه تغيير نظام العمالة المصرية هناك، وزيادة حجم الاستثمارات إلى مصر، واستكمال العديد من المشروعات التنموية التي تحقق مزيدًا من التعاون والتكامل الاقتصادي. وذلك موازاةً بقيام مصر بالعمل مع المملكة من أجل استعادة المحور العربي القوي، وانتهاج سياسة الاصطفاف المذهبي السني؛ في مواجهة نفوذ إيران المتنامي بالمنطقة، وإقامة علاقات طبيعية مع تركيا.

على أن هذا السيناريو يُواجه بعدد من المعوقات العديدة التي تعترضه، ومن ذلك: الأزمات المجتمعية التي تشهدها علاقة الدولتين بين الحين والآخر، وسوء إدارة القيادات الرسمية لتلك الأزمات، ووجود مجموعة من المؤثرات والقيود الداخلية الأخرى أمام توثيق هذا التحالف، ففي مصر ثمة قوى سياسية من تيارات مختلفة

تتهم المملكة بتغيير تركيبة المجتمع المصري، عبر سلوكيات سلفية وهابية لا يقتنع بها أغلبية المصريين، وبالمقابل تتخوف قيادة المملكة ذاتها من تأثير تيار جماعة الإخوان المسلمين، وبعض التيارات الليبرالية والقومية، على المعادلة الداخلية، وتركيبة المجتمع، ونظام الحكم ذاته. ومن ثم يمكن القول إنه حتى إذا ما نجحت الدولتان في إقامة نموذج اقتصادي تكاملي، وهو ما يعترضه صعوبات كبيرة، فإنه من غير الوارد أن يؤدي الاختلاف الكبير بين النظامين السياسيين، وخشية كل منهما الآخر، إلى توثيق حلف استراتيجي حقيقي، يرتقي إلى عقد معاهدات للدفاع المشترك، على سبيل المثال.

وإقليميًا، ثمة قوى عربية أخرى جديدة، مثل قطر، تحاول لعب دور عربي مؤثر، وقد لا تتوافق في مجمل سياساتها الإقليمية والدولية مع هذا الحلف المصري ـ السعودي، وثمة دول أخرى، منها أطراف خليجية، تريد إقامة علاقات طبيعية مع إيران، ولا تبغي أن ترى محورًا عربيًا يؤدي إلى تحقيق أهداف الولايات المتحدة وإسرائيل تجاه إيران وبرنامجها النووي. أما دوليًا، فيبدو من مصلحة الولايات المتحدة، في الأمد القصير، أن تكون علاقات مصر والسعودية أكثر تنسيقًا وتعاونًا، لكنها تدرك أن قيام تحالف عربي تقوده الدولتان لن يكون في مصلحتها، ولا مصلحة إسرائيل، على المدى الطويل، خاصةً إذا ما عادت القوة للنظام العربي، الذي سيكون مطالبًا، أمام الضغوط الشعبية، بإدارة مغايرة لعملية التسوية الفاشلة مع إسرائيل.

ب ـ سيناريو الاستقلال والتعاون

يعتمد هذا السيناريو على أن مصر سوف تنحو إلى إحداث أكبر قدر من الاستقلالية في علاقاتها بالسعودية، على المدى المتوسط، وليس القصير، وأنها ستعمل من جديد على أن تكون شريكًا إقليميًا يقف على مسافة واحدة ومتساوية من جميع القوى الفاعلة، بحيث لا تقيم علاقات استراتيجية مع إيران وتركيا، قد تسمح باختلال واهتزاز علاقاتها العربية الخليجية، على كافة المستويات. وبالمقابل قد تستقبل المملكة، إيجابيًا، هذا

الدور المصري غير المنافس على الزعامة، ولكن الشريك فيها، لأنه لن يعيد الشعارات، والمرحلة الثورية المصرية، في ستينيات القرن الماضي، بل سيكون تحولًا براجماتيًا، ومتدرجًا، لا يؤدي إلى تهديد أمن ومصالح المملكة؛ لأنه لن يقود لتغير حاد وجذري في نمط التحالفات السائدة، بل ربما يكون مدخلًا مناسبًا لتوافق في الحد الأدنى بين الفاعلين الكبار في النظام العربي، والفاعلين الإقليميين، بما يساعد في استقرار المنطقة، والحد من الآثار السلبية المتوقعة في المناطق والدول العربية الملتهبة، بفعل مرحلة ما بعد الثورات، وكذلك في الحد من الأضرار الإقليمية المتوقعة التي قد تنتج عن أي سيناريو جنوني يعتمد على شن حرب أمريكية ـ إسرائيلية ضد إيران أو منشآتها النووية، إذ من المتوقع إذا حدث ذلك أن تشتعل مناطق التوتر الطائفي في المنطقة برمتها، وسوف تكون الخسائر الاقتصادية فادحة على الجميع.

ويفترض هذا السيناريو، بطبيعة الحال، تغليب قيادة الدولتين لاعتبارات الرشادة السياسية؛ فلا تتدخل أي منهما في شئون الدولة الأخرى، وتوجدان آليات لتعميق التعاون المشترك القائم على ندية وتشاركية العلاقات، وتقدمان بعض التنازلات المتبادلة ـ وخاصة من المملكة ـ لإعادة العلاقات بما يتناسب مع التغيير السياسي الجديد في مصر، والاقتناع التام بأن مجالات التغيير في أشكال السلوك الخارجي للدولتين لا تؤثر على الثوابت الجيو ـ سياسية والاستراتيجية التي تربطهما منذ أمد طويل.

وربما يكون هذا السيناريو هو الأقرب لتحقيق أهداف ومصالح الدولتين، لأنه يمكنهما من تطوير أسس وعوامل الاستقرار في الداخل، وتنسيق المواقف العربية؛ بهدف استقرار الأوضاع في البؤر المشتعلة كاليمن، وسوريا، والعراق، وربما التمهيد لقيام تعاون عربي إقليمي يحد من مخاطر التهديدات الدولية لمنطقة الخليج، والوصول لصيغة نظام أمن إقليمي في الخليج والبحر الأحمر، تؤمن مسارات النفط الخليجية الحيوية. وعلاوة على ذلك فإن اختيار انحياز مصر والسعودية لإعمال المسار التشاركي مع القوى الإقليمية، قد يحد من اندفاع هذه القوى نحو محاولة التأثير السلبي في الدول العربية، وبالتالي يجبر الأطراف الدولية الكبرى على اتخاذ مواقف إيجابية من قضايا

أمن الخليج، واستقرار العراق، والقضية الفلسطينية، خاصة وأنه قد تنشأ جبهة عربية إقليمية تجبر إسرائيل على تغيير سياساتها القائمة على استخدام القوة، وإجبارها على خوض مسار التسوية وفق المطالب العربية الأساسية.

جـ ـ سيناريو الانفصال والتنافس

يقوم هذا السيناريو على افتراض مفاده أن إعادة تقييم مصر لتوجهها الاستراتيجي سوف ينضج مع الوقت، فخلال المديين، المتوسط والطويل، ووفقًا للمستجدات الإقليمية والدولية، ربما تختار مصر ألا تكتفي بدور الشريك، أو دور الوسيط، بحيث إن استقرار نظام حكم جديد في مصر، يوازيه نجاح اقتصادي كبير، قد يقود بمصر إلى أن تنتهج إما دور الدولة النموذج، فتسعى إلى خلق نموذجها الخاص، بعيدًا عن التأثر بتركيا «العلمانية»، أو إيران «الدينية»، وتحاول تمرير هذا النموذج إلى الدول العربية، أو قد تنتهج دور الدولة القائد كما في خمسينيات القرن الماضي، وهو الأمر الذي يفرض عليها إعادة التفكير، بشكل كامل، في علاقاتها بالأطراف التي حلت محل مصر عربيًا أو إقليميًا. وفي هاتين الحالتين، فإن علاقات مصر بالمملكة ربما تشهد انفصالًا ينتج عن التنافس بين الدولتين، في سياق شكل الدولة ذاتها، وسياساتها الخارجية، لأن كلتيهما سوف تسعى إلى فرض نموذجها الخاص.

ولا يبدو مثل هذا السيناريو بعيدًا، كما قد يتصور البعض، بالنظر إلى استبعاد احتمالية الصدام والصراع المكشوف بين الدولتين، بحكم المصالح المشتركة، والتاريخ، ونمط الأدوار الإقليمية غير العربية، الفاعل في السياسات العربية، ولكن ثمة مخاوف حقيقية من أن تكرار بعض الأزمات الصغرى بين البلدين، قد يقود لأزمات أكبر، يظهر خلالها خطابًا مصريًا يدعو لشكل ما من أشكال تصدير الثورة أو النظام، أو تصعيد لغة خطاب القيادة المصرية والنخبة الثقافية تجاه الدول القريبة من الغرب، وخاصة إذا ما نجحت مصر في إعادة تفكيك شبكة علاقاتها الدولية المعتمدة حاليًا على الولايات المتحدة. وبالمثل قد تسعى القيادة السعودية إلى تبني اتجاهات وتيارات بعينها على الساحة

المصرية ضد تيارات أخرى، وهو الأمر الذي يدفع إلى تدخل كل من الدولتين في الشئون الداخلية للدولة الأخرى.

وهناك فرضية بديلة قد تقود هي الأخرى إلى الانفصال والتنافس، وهي أن مصر سوف تلجأ إلى إعادة تشكيل المحاور الإقليمية، من خلال استبدال تحالفها مع السعودية بتحالف جديد مع تركيا أو إيران. لكن تكلفة التعجل في هذا الأمر قد تكون عكسية على مصر، لأنها قد لا تستطع إقامة تحالف مع أي من الدولتين على أساس من الندية الكاملة، ولأنه لا يمكن لمصر بأي حال أن تضحي ببعدها العربي، وبمصالحها التي ستبقى قائمة مع دول الخليج، ولأن تركيا وإيران يسعيان من خلال القوة الناعمة إلى جذب الدول العربية في مرحلة ما بعد الثورات إلى نموذجهما السياسيين المختلفين.

وبناءً على شروط تحقيق أي من هذه السيناريوهات السابقة، لا يبدو أن العلاقات المصرية ـ السعودية يمكنها في الأمد القصير أن تنتقل إلى درجة الحلف، أو ما هو أبعد من وجود شكل ما من محور إقليمي وعربي؛ فالشروط الذاتية والموضوعية غير مهيأة لذلك، والخلافات بين الدولتين كامنة في أبعاد مجتمعية وسياسية داخلية. كما يبدو أن سيناريو الانفصال والتنافس الحاد بينهما موضع استبعاد هو الآخر، فالمصالح المشتركة، وطبيعة الأدوار المتغيرة، تفرض دائمًا على البلدين ألا يفترقان، بل يختلفان، أو حتى يتنازعان الزعامة، ولكن من دون التخلي عن بعضهما البعض. ولذا يبقى أقرب السيناريوهات للتحقق هو أن تشهد علاقات مصر الثورة والسعودية نمطًا من الاستقلالية والتعاون، حيث يبدو أن كافة الظروف الإقليمية والدولية الراهنة تجعل مصر أكثر ميلًا لاتباع سياسة خارجية تقف على مسافات متساوية من عدد من القوى، بحيث تكون لاعبًا إقليميًا فاعلًا، دون تشكيل تحالفات في المدى المتوسط، وقد يبدو هذا المسار أكثر ما يتيح لمصر بقاء الخيارات مفتوحة ضمن النظام الإقليمي، ومساومة اللاعبين الأساسيين في لعبة التوازنات الإقليمية، ومن بينهم المملكة العربية السعودية.

الهوامش

١. لمزيد من التفاصيل حول تطور علاقات السعودية بمصر خلال النصف الأول من القرن العشرين، انظر:

• فاروق عثمان محمود أباظة، زيارة الملك عبد العزيز آل سعود لمصر وأثرها في دعم العلاقات السعودية المصرية (١٩٤٦)، دراسة قدمت إلى مؤتمر: **المملكة العربية السعودية في مائة عام (١٣١٩ ـ ١٤١٩ هـ)**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٩٩.

www.darah.info/bohos/Data/111-9/.htm

٢. طالع نص معاهدة الصداقة بين المملكة العربية السعودية وبين المملكة المصرية، ٧ مايو (أيار) ١٩٦٣، **موقع موسوعة مقاتل الإلكترونية**.

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Atrikia51/Saudia3/mol69.doc_cvt.htm

٣. سعود كابلي، مصر والسعودية: انفصال أم اتصال أم استقلال؟ **السفير**، (بيروت)، ٢٩/ ٣/ ٢٠١٢.

http://www.assafir.com/Article.aspx?ArticleId=2892&EditionId=2112&ChannelId=50390

٤. فؤاد المرسي خاطر، الاتجاه القومي العربي لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، في: رءوف عباس حامد «محررًا"، **أربعون عامًا على ثورة يوليو.. دراسة تاريخية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، يوليو ١٩٩٢، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١.

٥. غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ ١٩٤٥**، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠، ص ٦٢٢ ـ ٦٢٢.

٦. نور الدين بن الحبيب حجلاوي، **تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي** «١٩٥٢ ـ ١٩٧١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢، صـ ٣٥ ـ ٣٨.

٧. عبد الحليم المحجوب، مصر ـ السعودية: علاقة العرش بالثورة (١)، **السفير**، (بيروت)، ٥/ ٤/ ٢٠١٢.

http://www.assafir.com/Article.aspx?ArticleId=400&EditionId=2118&ChannelId=50553

٨. وليد خدوري، **القرارات النفطية العربية لعامي ١٩٧٣ – ١٩٧٤.. كيف يصنع القرار في الوطن العربي؟**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥، ص ٢١٤ ـ ٢١٥.

٩. رباب فتحى وسماح عبد الحميد، العلاقات بين مصر والسعودية.. تاريخ من الشد والجذب، **اليوم السابع**، (القاهرة)، ٢٨/ ٤/ ٢٠١٢.

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=664680

١٠. أحمد يوسف أحمد، أزمة العلاقات المصرية السعودية، **الاتحاد**، (**أبو ظبي**)، ٨/ ٥/ ٢٠١٢.

http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=65680

١١. عمرو والي، من اليمن للجيزاوي.. تاريخ الأزمات المصرية السعودية في نصف قرن، **موقع مصراوي الإلكتروني**، ٣٠/ ٤/ ٢٠١٢.

http://www.masrawy.com/News/reports/2012/april/304979067/.aspx

١٢. عبد العاطي محمد أحمد عبد الحليم، السياسات المصرية تجاه منطقة الخليج، في: أحمد يوسف أحمد «محررًا»، **سياسة مصر الخارجية في عالم متغير**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠، صـ ٧٧٢ ـ ٧٧٣.

١٣. **المرجع نفسه**، صـ ٧٧٥ ـ ٧٧٨.

١٤. حسنين توفيق، دور مصر في النظام الإقليمي العربي بعد قمة عمان (نوفمبر ١٩٨٧)، في: أحمد يوسف أحمد «محررًا"، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير، **مرجع سبق ذكره**، صـ ٧١٦ ـ ٧١٧.

١٥. معتز سلامة، الأزمات الصغرى: السيناريوهات المحتملة للعلاقات المصرية ـ السعودية بعد قضية الجيزاوي، **الموقع الإلكتروني لمجلة السياسة الدولية**، ١ مايو (أيار) ٢٠١٢.

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2411.aspx

١٦. «صالح»: ١٣٧ مليار جنيه حجم الاستثمارات السعودية في مصر، **اليوم السابع**، (القاهرة)، ٢/ ٥/ ٢٠١٢.

http://youm7.com/News.asp?NewsID=667791&SecID=297&IssueID=35

١٧. ديفيد شينكر وسايمون هندرسون، مفارقات مفارقات العلاقات المصرية السعودية، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ٨/ ١٢/ ٢٠٠٩.

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/paradoxes-of-egyptian-saudi-relations

١٨. لمزيد من التفاصيل حول العلاقات الاقتصادية بين مصر والسعودية: انظر على سبيل المثال:

العلاقات السعودية ـ المصرية، **الموقع الإلكتروني للبعثة الدبلوماسية للمملكة العربية السعودية في مصر**.

http://embassies.mofa.gov.sa/sites/Egypt/AR/AboutHostingCountry/SaudiRelations/Pages/default.aspx

وانظر أيضًا: علي البلهاسي، القمة السعودية ـ المصرية تدشن مرحلة جديدة في العلاقات الاقتصادية، **الجزيرة**، (الرياض)، ١٢/ ٧/ ٢٠١٢.

http://www.al-jazirah.com/201220120712//ec17.htm

١٩. مصطفى اللباد، المكشوف والمستور في العلاقات المصرية ـ السعودية.. سلاح المساعدات الاقتصادية الفتاك، السفير، (بيروت)، ١٨/ ٧/ ٢٠١٢

http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionId=2206&ChannelId=52890&ArticleId=1739

٢٠. عبد الخالق فاروق، **اقتصاديات الحج والعمرة.. كيف ينفق المصريون؟**، القاهرة، مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، ٢٠١٢، ص ٨٠.

٢١. **المرجع نفسه**، ص ١١٨ ـ ٢١٢.

٢٢. حسن أبو طالب، أسس صنع السياسة الخارجية السعودية، **السياسة الدولية**، (القاهرة)، العدد ٩٠، أكتوبر (تشرين الأول)، ١٩٨٧. طالع الدراسة على الرابط التالي:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=216249&eid=1499

٢٣. مصطفى اللباد، المكشوف والمستور في العلاقات المصرية ـ السعودية (١)، **السفير**، (بيروت)، ١٦/ ٧/ ٢٠١٢.

http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionId=2203&ChannelId=52815&ArticleId=1487

٢٤. وحيد عبد المجيد، مصر والنظام الإقليمي العربي في التسعينات، **السياسة الدولية**، (القاهرة)، العدد ١٠١، إبريل (نيسان)، ١٩٩٠. طالع الدراسة على الرابط التالي:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=216820&eid=891

٢٥. فتحي العفيفي، الاستقطاب الإقليمي والتحولات الجيو ـ استراتيجية في الخليج العربي في العام ٢٠٠٦، **المستقبل العربي**، (بيروت) العدد ٣٣٣، السنة ٢٩، نوفمبر (تشرين الثاني)، ٢٠٠٦، ص ١٠٨، ١٢٥.

٢٦. أكرم خميس، المحور المصري السعودي.. حكمة مقصودة أم أدوار مطلوبة؟، **موقع أون إسلام. نت إسلام أون لاين سابقًا، ٢١/ ١/ ٢٠٠٩.**

http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/arab-region/11204552-45-2013%21-01-2009-.html

٢٧. مصطفى اللباد، المكشوف والمستور في العلاقات المصرية ـ السعودية (١)، مرجع سبق ذكره.

٢٨. عبد العزيز شادي، العلاقات الإسرائيلية الخليجية، في: صبحي عسيلة «محررًا»، **العلاقات العربية الإسرائيلية.. عشر سنوات من انتفاضة الأقصى**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٠، ص ١٥٣، ١٦٣.

٢٩. **مرجع سبق ذكره**، صـ ١٥٤ ـ ١٥٥.

٣٠. طلال عتريسي، محور الممانعة وأوهام الطموح الإمبراطوري، **شؤون عربية**، (القاهرة)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ٣٧، ربيع ٢٠٠٩، صـ ٨٩ ـ ٩٠.

٣١. لمزيد من التفاصيل حول دوافع التوافق المصري السعودي لمعارضة برنامج إيران النووي انظر:

Tariq Khaitous, Egypt and Saudi Arabia's Policies toward Iran's Nuclear Program, The Nuclear Threat Initiative (NTI), Dec. 1, 2007.

http://www.nti.org/analysis/articles/egypt-and-saudi-policies-toward-iran

٣٢. طلال عتريسي، محور الممانعة وأوهام الطموح الإمبراطوري، **مرجع سبق ذكره**، صـ ٩٥.

٣٣. العلاقات المصرية السعودية، **الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستعلامات المصرية.**

http://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx?Category_ID=138

٣٤. عمرو والي، من اليمن للجيزاوي.. تاريخ الأزمات المصرية السعودية في نصف قرن، **مرجع سبق ذكره.**

٣٥. عبد الحليم المحجوب، مصر ـ السعودية: علاقة العرش بالثورة (٢)، **السفير**، (بيروت)، ١٢/ ٤/ ٢٠١٢

http://www.assafir.com/Article.aspx?ArticleId=400&EditionId=2118&ChannelId=50553

٣٦. عايد الشمري، الأدلة والبراهين القاطعة على حقيقة وجود تنظيم الإخوان المسلمين السعودي، شبكة البيضاء العلمية، أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١١.

http://www.albaidha.net/vb/showthread.php?t=38593

٣٧. عبد الله بن بجاد العتيبي، السعودية و«الإخوان».. شيء من التاريخ، **الشرق الأوسط**، (لندن)، ١٧/ ١٢/ ٢٠١١.

http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=654751&issueno=12072

٣٨. عبد العزيز الخميس، أي مستقبل للإخوان المسلمين في الخليج العربي: صراع وجود وتغيرات مضطربة وامتداد إيراني، **موقع ميدل إيست أون لاين**، ٢٧/ ٤/ ٢٠١١.

http://middle-east-online.com/?id=109366

٣٩. الرياض تعلن تقديرها للقوات المسلحة المصرية على أدائها في إدارة الأحداث الحالية في مصر وتداعياتها، **الشرق الأوسط**، (لندن)، ٣/ ٣/ ٢٠١١.

٤٠. رسالة من خادم الحرمين لرئيس المجلس العسكري المصري، **الشرق الأوسط**، (لندن)، ٢٧/ ٣/ ٢٠١١.

٤١. سفير خادم الحرمين ينفي ممارسة السعودية ضغوطًا على القاهرة لمنع محاكمة مبارك، **الشرق الأوسط**، (لندن)، ٢٥/ ٣/ ٢٠١١.

٤٢. السعودية تدعم مصر بـ ٤ مليارات دولار قروضًا ميسرة وودائع ومنحًا، **الشرق الأوسط**، (لندن)، ٢٢/ ٥/ ٢٠١١.

٤٣. سعود كابلي، مصر والسعودية: انفصال أم اتصال أم استقلال؟ **مرجع سبق ذكره.**

٤٤. خالد بن نايف الهباس، السياسة الخارجية السعودية في زمن الثورات العربية، **الحياة**، (لندن)، ١٤/ ٨/ ٢٠١١.

http://www.alarabiya.net/views/2011162223/14/08/.html.

٤٥. Max Strasser, Egypt's Foreign Policy Shift Could Face Saudi Roadblock By, on 12 May 2011, World Politics Review, 12 May 2011

http://www.worldpoliticsreview.com/articles/8821/egypts-foreign-policy-shift-could-face-saudi-roadblock

٤٦. Nadir Habibi, Showing Pragmatism: Egypt's Morsi Looks to Saudi Arabia, World Politics Review, 10 July 2012.

http://www.worldpoliticsreview.com/articles/12144/showing-pragmatism-egypts-morsi-looks-to-saudi-arabia

٤٧. إيمان رجب، هاجس الإخوان: هل يستطيع الرئيس مرسي تجاوز الأزمات مع دول الخليج؟، الموقع الإلكتروني لمجلة السياسة الدولية، ٩/ ٧/ ٢٠١٢.

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/22568/107//%D8%AA%D8%AD%D984%%D98%A%D984%%D8%A7%D8%AA/%D985%%D8%B5%D8%B1/-%D987%%D8%A7%D8%AC%D8%B3-%D8%A7%D984%%D8%A5%D8%AE%D988%%D8%A7%D986%.aspx

٤٨. Nadir Habibi, , Op., Cit

٤٩. أحمد يوسف أحمد، قراءة في أوراق الأزمة المصرية ـ السعودية، الشروق، (القاهرة)، ٣/ ٥/ ٢٠١٢

http://shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=02052012&id=5161f00b-795e-4e52955-a-49adadd82bb3

٥٠. العلاقات السعودية المصرية، الموقع الإلكتروني للبعثة الدبلوماسية للمملكة العربية السعودية في مصر.

http://embassies.mofa.gov.sa/sites/Egypt/AR/AboutHostingCountry/SaudiRelations/Pages/default.aspx

٥١. حمد حنفي، توقعات بارتفاع التبادل التجاري بين مصر والسعودية إلى ٥ مليارات دولار، المدينة، ١١/ ٨/ ٢٠١٢.

http://www.al-madina.com/node/394864

٥٢. محمد بيلي العليمي، الدور الإقليمي لمصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، الموقع الإلكتروني لمجلة السياسة الدولية، بدون تاريخ.

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/31549/111//%D985%%D986-%%D8%A7%D984%%D985%%D8%AC%D984%%D8%A9/%D985%%D984%%D981-%%D8%A7%D984%%D8%B9%D8%AF%D8%AF/%D8%A7%D984%%D8%B9%D988%%D8%AF%D8%A9.aspx

٥٣. أحمد محمد أبو زيد، الثورة والسياسة الخارجية المصرية.. الاستمرارية والتغير، كراسات استراتيجية، (القاهرة)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ٢٢٩، السنة ٢٢، يونيو (حزيران)، ٢٠١٢، صـ ٣٣.